ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٩٠ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - فبراير ٢٠١٨م

رئيس مجلس النواب الأمريكي: نتفهم دور المملكة في توطيد الأمن والاستقرار في اليمن

د. آل الشيخ يبحث مع بول رايان تطوير العلاقات البرلمانية مع مجلس النواب الأمريكي

خادم الحرمين الشريفين يستقبل رئيس مجلس النواب الأمريكي

قرارات شورية لدعم الطاقة الذرية والمتجددة في المملكة

الشورى يقدر تضحيات أبطال الحد الجنوبي ويقرر إعفاءهم من سداد قروض صندوق التنمية العقارية

البطالة.. المشكلة والحلول.. و"نطاقات" أسهم في السعودة الوهمية

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

أنا أقدر..

وأنت تقدر

sms

5070

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

مجلس الشورى والدبلوماسية البرلمانية

العلاقات الدولية لم تعد تقتصر على الدبلوماسية التي تمارس على مستوى الحكومات، بل امتدت لتشمل البرلمانات حيث تمارس المجالس النيابية في مختلف دول العالم الدبلوماسية البرلمانية، للدفاع عن قضايا الشعوب، ومواجهة التحديات التي تواجهها البشرية في مختلف المجالات الإنسانية.

كما أن البرلمانات ومن خلال ممارستها الدبلوماسية البرلمانية باتت في عالمنا اليوم داعماً رئيساً للعلاقات بين الدول وتعزيزها، وتسهم بفاعلية في دعم مواقف دولها تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

والدبلوماسية البرلمانية تمارس على مسارين الأول يتمثل في الزيارات الثنائية المتبادلة بين البرلمانات، سواء على مستوى رئاسة البرلمان أو على مستوى الأعضاء من خلال لجان الصداقة البرلمانية، ومثل هذه الزيارات لا تقتصر على الاجتماع مع نظرائهم البرلمانيين في البلد المضيف، أو على مستوى رئاسة الدولة أو الوزراء في الحكومة، بل تمتد إلى مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع من أجل تقريب وجهات النظر بين البلدين تجاه مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، واستكشاف أفاق أوسع لعلاقات التعاون بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما.

المسار الثاني يمارس على مستوى المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية التي تشكل أهم قنوات تفعيل الدبلوماسية البرلمانية، ويعتبر الاتحاد البرلماني الدولي أهم هذه الهيئات إلى جانب البرلمان العربي، والاتحاد البرلماني العربي.

ومجلس الشورى من خلال ممارسته الدبلوماسية البرلمانية شهد خلال شهر جمادى الأولى حراكاً فاعلاً في هذا المجال، ولعل الأبرز على صعيد العلاقات البرلمانية زيارة رئيس مجلس النواب الأمريكي للمجلس، وزيارة وفد البرلمان الأوروبي، ووفد حزب المحافظين البريطاني، ووفد الكونغرس الأمريكي، ووفد مجلس الشيوخ الفرنسي، فضلاً عن اجتماعات لجان الصداقة البرلمانية بالمجلس مع عدد من السفراء المعتمدين لدى المملكة.

أما على صعيد المنظمات البرلمانية تأتي مشاركة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في اجتماعات المؤتمر الثالث للبرلمان العربي لترسخ أهمية دور مجلس الشورى في دعم البرلمان العربي وتعزيز دوره في خدمة قضايا الشعوب العربية، وتطوير منظومة العمل العربي.

بالتأكيد هذا الحراك على صعيد الدبلوماسية البرلمانية يجسد دور مجلس الشورى في دعم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من خلال شرح مواقفها تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، والتأكيد على دورها المحوري في خدمة الأمن والسلم الدوليين، ودعم علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة وتعزيزها.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التغطية

6

خادم الحرمين الشريفين يستقبل رئيس مجلس النواب الأمريكي

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض رئيس مجلس النواب الأمريكي بول رايان خلال الزيارة الرسمية التي قام بها للمملكة مؤخرًا، وجرى خلال الاستقبال، استعراض العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى بحث مجالات التعاون الثنائي، والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

9

د. عبدالله آل الشيخ يثمن جهود البرلمان العربي في جمع الشمل وتعزيز العمل العربي المشترك

شارك معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي عقد في القاهرة مؤخرًا، بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس الجمعية البرلمانية لدول حلف الناتو، ورئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

وثمن معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ في مداخلته أمام المؤتمر الجهود الواضحة للبرلمان العربي.

26

مداولات القبة

الشورى يطالب مستشفى الملك فيصل التخصصي بقبول أكبر عدد من المتدربين في جميع التخصصات

طالب مجلس الشورى المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بتجهيز وتشغيل مبنى الطوارئ الجديد بالرياض ليتمكن من مواجهة الزيادة في أعداد المراجعين.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس أثناء جلسته العادية العاشرة للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ الموافق ٩ يناير ٢٠١٨م، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس.

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دورية إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

28

مداولات القبة

مشروع مقترح نظام رد الاعتبار يعزز من استصلاح المدانين جنائياً وعودتهم إلى المجتمع وتيسير سبل العمل لهم

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة من السنة الثانية للدورة السابعة التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ يوم الاثنين الموافق ١٤٣٩/٤/٧هـ تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن مشروع مقترح نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار المقدم من عضوي المجلس السابقين الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني.

32

الحوار

عضو المجلس د. إبراهيم النحاس لـ « الشورى »:

من المهم إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر ومنحه حق المساءلة البرلمانية للوزراء

في هذا العدد نستكمل بقية الحوار مع عضو مجلس الشورى الدكتور إبراهيم النحاس حيث تطرق الحوار إلى دور المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الإرهاب، ومكانتها السياسية والاقتصادية، كما تطرق الحوار إلى الدور الرقابي والتنظيمي لمجلس الشورى..

في هذا العدد

دراسة ٣٨
حصاد الشهر ٤٦
مجتمع الشورى ٥٦

المقالات

د. محمد آل عباس ١١
د. زهير الحارثي ٢٥
عبدالله السعدون ٣٧
د. فايز بن عبدالله الشهري ٤٥
فوزي بن محمد المالكي ٥٨

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله المهنا

هيئة التحرير
فيصل بن محمد الشدي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبدالله الشيباني
خالد بن محمد الدوسري

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان

ردمك
iss : 9846-1319
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa
حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA
المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي :
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٤١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف
المملكة العربية السعودية
هاتف : ٤٧٨١١١١
فاكس : ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

خادم الحرمين الشريفين يستقبل رئيس مجلس النواب الأمريكي

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض رئيس مجلس النواب الأمريكي بول رايان خلال الزيارة الرسمية التي قام بها للمملكة مؤخرًا. وجرى خلال الاستقبال، استعراض العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى بحث مجالات التعاون الثنائي، والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

حضر الاستقبال، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ومعالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، ومعالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان، ومعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور نزار بن عبيد مدني.

كما حضره من الجانب الأمريكي، القائم بالأعمال بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة كريستوفر هنزل، وعضو الكونجرس رئيس لجنة الدوائر العسكرية بمجلس النواب ماك ثورنبيري، وعضو الكونجرس رئيس اللجنة الدائمة للاستخبارات بمجلس النواب ديفين نونيس، وعضو الكونجرس رئيس لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي بمجلس النواب تراي جاودي، وعضو الكونجرس بلجنة الطرق وأساليب البيت الأبيض فيرن بوكانان، وعضوة الكونجرس بلجنة الخدمات المسلحة ليز تشيني، وعضوة الكونجرس بلجنة الدوائر العسكرية بمجلس النواب ستيفاني ميرفي، وعضو الكونجرس بلجنة التخصيص بمجلس النواب سكوت تايلور، ومستشار الأمن القومي بمكتب رئيس مجلس النواب جيف دريسلر.

سمو ولي العهد يلتقي بول رايان

التقى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في جدة رئيس مجلس النواب الأمريكي بول رايان وذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها للمملكة مؤخرًا.

وجرى خلال اللقاء، استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، إضافة إلى بحث عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

حضر الاستقبال، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن بندر بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة مكة المكرمة، وصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ومعالي رئيس أمن الدولة الأستاذ عبدالعزيز الهويريني، ومعالي رئيس الاستخبارات العامة الأستاذ خالد الحميدان.

كما حضره من الجانب الأمريكي، القائم بالأعمال بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة كريستفور هنزل، وعضو الكونجرس رئيس لجنة الدوائر العسكرية بمجلس النواب ماك ثورنبيري، وعضو الكونجرس رئيس اللجنة الدائمة للاستخبارات بمجلس النواب ديفين نونيس، وعضو الكونجرس بلجنة الطرق وأساليب البيت الأبيض فيرن بوكانان، وعضوة الكونجرس بلجنة الخدمات المسلحة ليز تشيني، وعضوة الكونجرس بلجنة الدوائر العسكرية بمجلس النواب ستيفاني ميرفي، وعضو الكونجرس بلجنة التخصيص بمجلس النواب سكوت تايلور، ومستشار الأمن القومي بمكتب رئيس مجلس النواب جيف دريسلر.

رئيس مجلس النواب الأمريكي: نتفهم دور المملكة في توطيد الأمن والاستقرار في اليمن

د. آل الشيخ يبحث مع بول رايان تطوير العلاقات البرلمانية مع مجلس النواب الأمريكي

بحث معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع معالي رئيس مجلس النواب الأمريكي بول رايان سبل تعزيز وتطوير العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب الأمريكي لتواكب العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية التي تحظى بدعم واهتمام من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن

عبدالعزيز وفخامة الرئيس دونالد ترامب.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده الجانبان في مقر مجلس الشورى في إطار الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس مجلس النواب الأمريكي للمملكة مؤخرًا.

واستهل معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ الاجتماع بالترحيب بمعالي رئيس مجلس النواب الأمريكي والوفد المرافق له متمنياً لهم طيب الإقامة.

وأشار معاليه إلى مستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، متمنياً أن تسهم هذه الزيارة في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل عام والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب الأمريكي بشكل خاص بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين، منوهاً بالجهود التي يبذلها سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتنميتها في مختلف المجالات.

وقدم معالي رئيس مجلس الشورى خلال الاجتماع إيجازاً عن مسيرة المجلس، وأطلع الجانب الأمريكي على ما تتضمنه رؤية المملكة (٢٠٣٠) من خطط وبرامج للنهوض بالمملكة وشعبها.

ثم استعرض الجانبان عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك حيث تحدث معالي رئيس مجلس الشورى عن الوضع في المنطقة والتهديدات التي تواجهها، لافتا النظر إلى مايقوم به النظام الإيراني من تدخل سافر في شؤون بعض الدول العربية، إضافة إلى تاريخه الطويل في دعم الإرهاب وزعزعة الأمن في دول المنطقة من خلال دعم الميليشيات المسلحة الخارجة على القانون الدولي، مشدداً

على أن المملكة العربية السعودية لا تكن أي نوع من العداوة للشعب الإيراني.

وأكد معاليه العلاقات التاريخية التي تربط المملكة العربية السعودية بجارتها وشقيقتها اليمن، مشيراً إلى أن المملكة قدمت المساعدات المادية والمعنوية للشعب اليمني الشقيق على مدى سنوات طويلة، وأسهمت مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي في صياغة المبادرة الخليجية لإحلال الأمن والسلام في اليمن، وعملت بكل جهد لحل النزاع بالطرق السلمية.

وأوضح الدكتور عبدالله آل الشيخ أن تدخل قوات التحالف في اليمن جاء وفق القانون الدولي واستجابة لنداء الرئيس الشرعي لليمن فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، مؤكداً أن التحالف العربي بقيادة المملكة يمارس سياسة حكيمة في تعامله مع الحرب في اليمن لتجنب وقوع الضحايا بين المدنيين، والعزم على تحقيق الأمن والاستقرار لليمن الشقيق.

من جانبه عبر معالي رئيس مجلس النواب الأمريكي بوال رايان عن سعادته بزيارة المملكة العربية السعودية، مشيرًا إلى أن هذه الزيارة تهدف إلى دعم العلاقات التي تربط بين البلدين ولاسيما العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب الأمريكي وسبل تعزيزها في مختلف المجالات.

وقال: إننا نتشارك في وجهة النظر مع المملكة العربية السعودية وندرك خطر التدخلات الإيرانية في المنطقة ونتفهم دور المملكة في توطيد الأمن والاستقرار في اليمن.

وقد نوه أعضاء مجلس النواب خلال اللقاء بما وصلت إليه المرأة السعودية من مكانة في كافة مناحي الحياة ودورها البارز في مجلس الشورى.

كما نوهوا برؤية المملكة ٢٠٣٠ مبدين حرص الولايات المتحدة الأمريكية على التعاون مع المملكة لإنجاح هذه الرؤية.

وفي نهاية الاجتماع تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

وكان معالي رئيس مجلس الشورى قد صحب معالي رئيس مجلس النواب الأمريكي بول رايان في جولة داخل المجلس.

حضر الاجتماع معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري وعدد من أعضاء مجلس الشورى.

كما حضره من الجانب الأمريكي، القائم بالأعمال بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة كريستفور هنزل، وعضو الكونجرس رئيس لجنة الدوائر العسكرية بمجلس النواب ماك ثورنبيري، وعضو الكونجرس رئيس اللجنة الدائمة للاستخبارات بمجلس النواب ديفين نونيس، وعضو الكونجرس رئيس لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي بمجلس النواب تراي جاودي، وعضو الكونجرس بلجنة الطرق وأساليب البيت الأبيض فيرن بوكانان، وعضوة الكونجرس بلجنة الخدمات المسلحة ليز تشيني، وعضوة الكونجرس بلجنة الدوائر العسكرية بمجلس النواب ستيفاني ميرفي، وعضو الكونجرس بلجنة التخصيص بمجلس النواب سكوت تايلور، ومستشار الأمن القومي بمكتب رئيس مجلس النواب جيف دريسلر.

رؤساء البرلمانات العربية يعتمدون الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب

رئيس مجلس الشورى يثمن جهود البرلمان العربي في جمع الشمل وتعزيز العمل العربي المشترك

شارك معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي عقد في القاهرة مؤخرًا، بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس الجمعية البرلمانية لدول حلف الناتو، ورئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

وثمن معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ في مداخلته أمام المؤتمر الجهود الواضحة للبرلمان العربي برئاسة عضو مجلس الشورى رئيس البرلمان الدكتور مشعل بن فهم السلمي، وبما يسهم في تعزيز العمل العربي المشترك في شتى جوانبه ويمكن مختلف المؤسسات العربية المشتركة سواءً على مستوى الحكومات أو المجالس البرلمانية من العمل على تطوير منظومة متكاملة للعمل العربي المشترك.

وبيَّن معاليه أن الوثيقة الخاصة بمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف التي اعتمدها المؤتمر والتي سترفع للقادة العرب في شهر مارس المقبل في الرياض هي برنامج عمل للمستقبل العربي.

تجدر الإشارة إلى ان الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب التي اعتمدها المؤتمر، تشكل تطوراً في العمل العربي المشترك، حيث ترتكز على مضامين جديدة وشاملة لمعالجة التطرف والإرهاب سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً، وإعلامياً، وتربوياً، وتقنياً، وتشريعياً، وقضائياً إلى جانب البعد الأمني والعسكري لضمان شمولية مكافحة التطرف والإرهاب واجتثاث جذوره، وتحويل المواجهة من إجراءات معزولة تقوم بها كل دولة على حدة الى تخطيط استراتيجي شامل.

وقد شددت الوثيقة على أنه لا تعد أعمالاً إرهابية، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة

الترابية لأي من الدول العربية.

وثمنت الوثيقة ما حققته الدول العربية وقواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية من نجاحات بتوجيه ضربات موجعة للتنظيمات والميليشيات الإرهابية، وطالبت بتوحيد جهود الدول العربية ضد كافة أشكال الإرهاب وفي مختلف بقاع العالم العربي من أجل اجتثاث الإرهاب من جذوره والقضاء عليه نهائياً.

وطالبت الوثيقة باتخاذ كافة التدابير العربية المشتركة لمنع تمويل العمليات الإرهابية أو الإرهابيين ووقف كل مصادر الإمدادات المادية والعسكرية أو تهديد أمن الدول الأخرى بأي وسيلة غير مشروعة.

وحثت الوثيقة على هذا الأساس الدول العربية على اتخاذ كافة التدابير العربية المشتركة لعدم استخدام أراضي أي من الدول العربية في إقامة منشآت أو معسكرات تدريب للمليشيات والتنظيمات الإرهابية، ومنع إيواء العناصر الإرهابية والمتطرفة أو توفير ملاذ آمن لهم أو السعي في تأييدهم في محفل إقليمي أو دولي.

وقد أشاد رؤساء المجالس والبرلمانات العربية بما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود وعناية ورعاية للحرمين الشريفين وخدمتهما وتحقيق الأمن فيهما.

وأكدوا في ختام أعمال المؤتمر أن المملكة العربية السعودية ومنذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر تحت ظل القيادة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان تقوم بدور كبير في خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما من

الحُجّاج والمعتمرين والزوار؛ وتضع في مقدمة أولوياتها الاهتمام والعناية بتوسعة الحرمين الشريفين؛ ولا تدخر وسعاً مادياً أو معنوياً في تذليل المصاعب وتسهيل الأمور، من أجل خدمة ضيوف الرحمن، والسهر على راحتهم وتوفير كل سبل الراحة والأمان لهم.

وأبان المؤتمر أن ما تحقق من نهضة عمرانية كبرى للحرمين الشريفين يُعد أكبر شاهد على اهتمام وعناية المملكة العربية السعودية وقادتها بالأماكن المقدسة.

وثمن ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية ما يشهده الحج عامًا بعد عام من تحسين وتطوير في منظومة المشاريع والخدمات التي تقدمها المملكة العربية السعودية لخدمة الحُجّاج في الجانب الأمني والتنظيمي والصحي، وأكدوا أن جهود المملكة العربية السعودية أدت لإبراز الصورة العالمية المشرقة للحرمين الشريفين، وإظهار قيم الإسلام والمسلمين الحقيقية من خلال ما تُقدمه من خدمات رائدة وجهود عظيمة خدمةً للحرمين الشريفين.

وعبر المؤتمرون عن رفضهم للتدخلات الإيرانية في الشأن الداخلي للدول العربية ودعمها للانقلابين على الشرعية في دولة اليمن بالصواريخ الباليستية التي تستهدف بها تأجيج الصراع بين أبناء الوطن الواحد فضلاً عن التطاول على أمن المملكة العربية السعودية وهي الجارة الأولى لليمن والأماكن الاسلامية المقدسة في مكة والمدينة التي تعد مقدسات إسلامية، وأكدوا إدانتهم كافة التدخلات في الدول العربية بالأجندات الدينية المتطرفة التي تستهدف النيل من أمنها واستقرارها ووحدة نسيجها الوطني.

وأشار رئيس البرلمان العربي عضو مجلس الشورى الدكتور مشعل بن فهم السلمي إلى إن الاجتماع صدرت عنه خمسة بيانات تتعلق بتطورات الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة والقدس ودور المملكة السعودية في خدمة الحرمين الشريفين، ودور البرلمان العربي في منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل النظام الأساسي له، والتدخلات الإيرانية في الشؤون العربية، وكذلك التدخل التركي في الشؤون العربية في مصر وليبيا.

وأضاف: إن (الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والارهاب) التي اعتمدها المؤتمر تمثل إسهامًا برلمانيًا عربيًا، يتكامل مع السياسات والإجراءات الرسمية العربية، ويعبر عن الظروف بالغة الدقة التي تعيشها الأمة العربية.

كما يضفي رؤية البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية على الجهود الدولية والإقليمية إزاء محاربة الإرهاب، بكافة أشكاله وصوره، وإدانة الجرائم والممارسات الوحشية والمستنكرة، للتنظيمات والجماعات الإرهابية، من جرائم ضد الإنسانية جمعاء.

العدد ١٩٠ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - فبراير ٢٠١٨م

الحاجة إلى إطار عام لإعداد التقارير الحكومية ونشرها

د. محمد آل عباس
عضو مجلس الشورى

تنص "رؤية المملكة ٢٠٣٠" فيما يتعلق بمحور "وطن طموح حكومته فاعلة"، على أن المملكة ستستفيد من أفضل الممارسات العالمية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات. والحوكمة الرشيدة بجميع أنواعها ومستوياتها تنص على أهمية التقرير، لا بد أن يكون للمنظمة تقرير واضح تتواصل من خلاله مع جميع شرائح أصحاب المصلحة الرئيسين.

وفي هذا السياق أيضا تأتي "رؤية ٢٠٣٠" لتؤكد أنه سيتم تدعيم قنوات التواصل بين الأجهزة الحكومية من جهة وبين المواطن والقطاع الخاص من جهة أخرى، والتقرير الذي تصدره الجهة الحكومية هو أهم قنوات التواصل المنشودة. حتى اليوم ومع الأسف الشديد لم تزل هذه التقارير بعيدة كل البعد عن ممارسة دورها المنشود، والكثير من الجهات لا تنشر تقريرها أبدا، حتى إن الموظفين في الجهة الحكومية نفسها لا يدركون أن هناك تقريرا عن الجهة الحكومية التي يعملون فيها، ولا تجد في الموقع الإلكتروني في الجهات الحكومية إشارة إلى تقاريرها السنوية، فضلا عن أن يكون هذا التقرير مناسبا ويقدم معلومات تحقق أفضل الممارسات العالمية.

لا شك أن "رؤية المملكة ٢٠٣٠" تمثل فرصة حقيقية لتطوير كثير من القضايا والممارسات الإدارية في الجهات الحكومية، وأخص بالذكر هنا تطوير التقرير عن الجهة الحكومية، وعندما أشير إلى التقرير هنا فهذا يشمل "فعل" التقرير وعملية إعداده حتى المسؤولية عن التقرير، فالممارسات الدولية تهتم اليوم بشكل واسع بقضايا الحوكمة الاقتصادية، وهذا يعني أن تقارير الجهات الحكومية في مجملها يجب أن تقدم تواصلا صادقا يمكن الوثوق به عن إدارة الاقتصاد وتوجهاته، ولهذا يجب أن تكون كل جهة حكومية ملتزمة بمعايير دقيقة عند إعداد تقريرها، ولتحقيق معاني ومفاهيم الحوكمة الاقتصادية في التقارير الحكومية، فإنه يجب أن تتم عملية إعداد التقرير وفقا لمعايير تخضع لها جميع الجهات، وهذا سيضمن أمورا مهمة جدا، أولها القابلية للمقارنة، فالتقارير التي يتم إعدادها وفقا للإطار نفسه تكون قابلة للمقارنة فيما بينها، كما أن المقارنة بذاتها تحقق الشفافية المطلوبة، وعلى هذا فالالتزام بإطار موحد لإعداد التقارير الحكومية يرفع من مستويات الشفافية التي هي مطلب أساس في "رؤية المملكة ٢٠٣٠".

على هذا الأساس فإن تطوير وبناء إطار موحد لإعداد التقارير الحكومية أصبح مطلبا ملحا اليوم، ونعم هناك المادة رقم "٢٩" من نظام مجلس الوزراء التي تنص على أنه: "على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال ٩٠ يومًا من بداية كل سنة مالية تقريرًا عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها".

إلا أن هذا النص لا يمثل إطارًا يحقق مفاهيم الحوكمة الاقتصادية، كما أنه لا يحقق القابلية للمقارنة بين الجهات الحكومية، ولا يوفر شروطًا عامة يجب الالتزام بها، لكنه كأساس نظامي كاف لتبرير الطلب على بناء إطار لإعداد التقرير الحكومي. لعل أهم مبادئ إعداد التقرير في المنظمات بأنواعها هو الثقة بالمعلومات الواردة في التقرير، وهذا لا يتحقق بمجرد أن تعلن الجهة الحكومية تقريرها، إذ إن الممارسات الحالية تشير بكل وضوح إلى أن إعداد التقرير يتم بصورة غير منضبطة، وتقوم به إدارة العلاقات العامة كجزء من مهامها الإعلامية، فالتقرير يذهب إلى تقديم صورة جميلة إعلامية عن الجهة الحكومية، وهذا لا بأس به لكن الموضوعية في التقرير قد تتعرض للخلل بسببه، فلا بد أن يكون للمسؤولين عن الجهة الحكومية "الوزير ونوابه الوكلاء أو مجلس الإدارة في جهات أخرى"؛ مشاركة فاعلة في إعداد التقرير، من حيث تخصيص اجتماعات لدراسة التقرير والتأكد - بل حتى الإقرار في صفحة مستقلة من التقرير- من أنه بشكله العام يصف صورة صحيحة عادلة عن أعمال الجهة الحكومية وأنشطتها ومواردها، هذه المسؤولية عن إعداد التقرير مهمة جدا، لأنها تضع المسؤولين في الجهة الحكومية تحت ضغط الإقرار السنوي بشأن استخدام الموارد وما ورد في التقرير من إنجازات وغيرها ويقع عليهم عبء العمل السنوي.

من المبادئ المهمة جدا في إعداد التقرير هو الترابط بين المعلومات فيه، فالفكرة الأساسية من أي تقرير لأي منظمة أنه يمثل التفكير الجماعي فيها، ويعكس بوضوح عمل إداراتها الجماعي لتحقيق هدفها، ولهذا فإنه "إذا تم إعداده في أفضل حالاته" سيعكس الترابط بين هذه الإدارات، فالإدارة الفاعلة المتوازنة تظهر في شكل تقرير متوازن مترابط بين المعلومات والعلاقات، ومن مظاهر هذا الترابط في التقرير هو الارتباط بين المعلومات. الترابط بين المعلومات يتضمن المقارنة بين السنوات والفترات وبين المؤشرات والأداء الفعلي، هذه المعلومات يجب أن تقرأ في سياق الترابط بينها، وهذا يتطلب أمرا في غاية الأهمية وهو الاتساق والثبات عند إعداد المعلومات، فلا تظهر المعلومات في سنة مختلفة عنها في أخرى، فذلك يُفقد المعلومات ترابطها ونفقد نحن القراء والمحللين قدرتنا على المقارنة وبذلك يفشل التقرير في عدم القرار. خلاصة القول في هذه المساحة: إن تطوير إطار موحد لإعداد التقارير الحكومية يتضمن مبادئ عامة مرنة أصبح مطلبا مهما اليوم لتحقيق "الرؤية"، وأيضا لتحقيق حوكمة اقتصادية مطلوبة عالميًا.

الشورى يقدر تضحيات أبطال الحد الجنوبي ويقرر إعفاءهم من سداد قروض صندوق التنمية العقارية

م. مفرح بن محمد الزهراني
رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات

صندوق التنمية العقارية
Real Estate Development Fund

ساند مجلس الشورى أبطال الحد الجنوبي بمبادرته في إصدار قرار ينص على: إعفاء المرابطين المشاركين في عاصفة الحزم - إعادة الأمل -في الحد الجنوبي- من سداد ما تبقى عليهم من قروض صندوق التنمية العقارية.

جاء القرار أثناء جلسة المجلس العادية السابعة للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء ٨/٤/١٤٣٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وذلك بعد أن استمع مجلس الشورى إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات؛ بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ تلاها رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات المهندس مفرح بن محمد الزهراني.

وطالب المجلس في قراره صندوق التنمية العقارية بالإسراع في تنفيذ الأمر السامي الكريم ذي الرقم (٦٠٩٧١) والتاريخ ١٤٣٦/١٢/٦هـ المتضمن تطوير نظام الصندوق، ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية والحلول المبتكرة.

كما طالبه بالإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٨٢ القاضي باستثناء أرقام الطلبات المقدمة للصندوق قبل تاريخ ١٤٣٢/٧/٢٣هـ من التنظيم الجديد للدعم السكني.

ودعا المجلس إلى دعم صندوق التنمية العقارية ومساعدته في تحصيل قروضه المتأخرة من خلال التوجيه الحازم بأهمية تعاون جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية بتطبيق الحسومات الشهرية على منسوبيها لصالح الصندوق والرفع بها بصفة منتظمة.

كما طالب الصندوق بدراسة أنواع القروض والمبادرات المطروحة من حيث إقبال المواطنين على بعضها وأحجامهم عن بعضها الآخر ومعرفة الأسباب وطرح الحلول والمعالجات المناسبة. بالإضافة إلى دراسة الإبقاء على دور صندوق التنمية العقارية السابق كأحد خيارات المنتجات السكنية.

وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات حيث أفادت بأن هناك حاجة للنظر في شكاوى المواطنين حيال آلية عمل الصندوق، وهو ما تقوم به اللجنة من خلال تحليل تقارير الصندوق، ومناقشة مندوبيه، وإصدار توصياتها.

وشددت على ضرورة رفع مستوى فاعلية الإقراض، بحيث تكون هناك معايير تأخذ في الاعتبار فئات المجتمع المختلفة، مثل: الحاجة، والعمر، وغيرها، وتكون أحد معايير الإقراض.

وأشارت اللجنة إلى أن الصندوق يعمل -حاليًا- بالشراكة مع وزارة الإسكان كذراع تمويلي لضخ السيولة في سوق الإسكان.

والحلول الأساسية التي يقدمها الصندوق هي الحلول التمويلية، وأما المنتجات الإسكانية الأخرى، مثل: الأراضي المطورة، أو الوحدات الجاهزة، فهي مسئولية وزارة الإسكان بالتنسيق مع القطاع الخاص.

واتفقت اللجنة مع رأي أحد الأعضاء الذي طالب بإلزام الصندوق بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٨٢) بتاريخ ١٤٣٥/٣/٥هـ، الذي نص في البند «ثالثًا» بأن تسري أحكام هذا التنظيم (المقصود به الدعم السكني) على جميع طلبات القروض السكنية المقدمة من صندوق التنمية العقاري باستثناء الطلبات المقدمة على الصندوق والتي لأصحابها أرقام قبل تاريخ ١٤٣٢/٧/٢٣هـ، فإنها لا تعامل بالنظام الجديد وتعامل بالإجراءات المعمول بها قبل العمل بهذا التنظيم، وأن يصرف الصندوق المبالغ اللازمة من رأس ماله الحالي.

وبيَّن المهندس مفرح الزهراني أن اللجنة ناقشت مندوبي الصندوق في الاتجاهات الجديدة وملاءمة المنتجات السكنية الجديدة التي يقدمها لتحقيق الرؤية. وترى اللجنة أن الصندوق ليس في حالة تصفية، وإنما في اتجاه جديد بسبب الواقع الاقتصادي.

قرارات شورية لدعم الطاقة الذرية والمتجددة في المملكة

أ. عبدالرحمن الراشد
رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة

مدينة الملك عبد الله للطاقة
الذرية والمتجددة KA•CARE

أسهم مجلس الشورى في وضع الأسس التي تكفل لمدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة الانطلاق في مشروعاتها من خلال عدة قرارات أصدرها خلال جلسته العادية السادسة - للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدت يوم الاثنين ٧/ ٤/ ١٤٣٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

فقد شدد المجلس على أهمية الإسراع في اعتماد الهيكل التنظيمي واللوائح المالية والإدارية المقترحة من مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، بما يمكنها من تحقيق أهدافها.

كما شدد على ضرورة توفير الأراضي التي تحتاجها المدينة في المواقع الجغرافية الملائمة لإدخال منظومة الطاقة الذرية في المملكة.

وطالب المدينة بتضمين تقاريرها القادمة تفاصيل عن مصروفاتها المالية المعتمدة، والمنفق منها، والمبالغ المطلوبة لتنفيذ استراتيجيتها التنفيذية.

وكانت لجنة الاقتصاد والطاقة قد أوضحت في وجهة نظرها بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة تقرير الأداء السنوي لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة للعام المالي ١٤٣٧/ ١٤٣٨هـ التي تلاها رئيسها الأستاذ عبدالرحمن بن راشد الراشد أن المدينة عملت على وضع الاستراتيجية اللازمة لتأسيس البنية التحتية الضرورية لإنشاء قطاعي الطاقة الذرية السلمية والمتجددة في المملكة، والخطة التنفيذية الاستراتيجية اللازمة لتنفيذها واقتراح الأنظمة واللوائح ذات الصلة.

وقد استعرض هذا التقرير المحاور الأساسية لها، وفي ضوء المستجدات الحالية المتمثلة في دخول المملكة في برامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وإعادة هيكلة قطاع الطاقة في المملكة، فإن استراتيجية المدينة الحالية تتركز على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لذلك، وسيتم عكسها في تقارير السنوات اللاحقة لهذا التقرير.

وفيما يتعلق بمراحل البرنامج الزمني لإدخال مزيج الطاقة النووية والمتجددة في مزيج الطاقة النووي ومراحل تطور

إدخال الطاقة الشمسية في مزيج الطاقة النووي، فقد بيَّن الأستاذ عبدالرحمن الراشد أن المدينة عملت على وضع برنامج للطاقة المتجددة يتلخص في مبادرتين هما «مبادرة الملك سلمان للطاقة الخضراء في المدينة المنورة» ومبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة بمختلف مناطق المملكة» بسعة تبلغ ٣٤٥٠ ميجاوات والمستهدف إدخالها في ٢٠٢٠، وتم الرفع بالخطط التفصيلية التنفيذية ضمن برنامج التحول الوطني بشكل مدعوم بالجداول الزمنية.

أما ما يخص إدخال الطاقة النووية بمزيج الطاقة الوطني، فالمدينة تعمل - وفقاً لرئيس اللجنة - على استكمال الجداول الزمنية بناءً على الممارسات والمتطلبات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لإنشاء أول مفاعل نووي في المملكة بعد الانتهاء من دراسات البنية التحتية، واختيار التقنيات المناسبة من المفاعلات الذرية الكبيرة والمفاعلات المدمجة الصغيرة.

- وحول ما أشار له أحد الأعضاء في مداخلته عن تنمية الموارد البشرية فقد أوضحت لجنة الاقتصاد والطاقة في عرضها أن المدينة قامت بالتعاون مع العديد من الجهات المتخصصة بالعمل على تطوير الكوادر البشرية العاملة بها، وخصوصاً في مجالات الطاقة من خلال الشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث استفاد عدد من موظفي المدينة من حضور البرامج التدريبية وورش العمل لدى الوكالة بالإضافة الى تعاون المدينة مع خبراء لإقامة ورش عمل داخلية.

وسعيا لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتطوير المحتوى المحلي تم إرسال ٤١ مهندسًا لمشروع المفاعلات المدمجة الصغيرة إلى جمهورية كوريا الجنوبية لتطوير الكوادر البشرية ونقل الخبرات من خلال العمل اللصيق مع الخبراء الكوريين في تطوير المفاعلات المدمجة الصغيرة.

بالإضافة إلى التعاون مع الجامعات المحلية من خلال إرسال عدد من الخريجين للتدريب خلال فترة الصيف لدى الجهات المتخصصة في قطاع الطاقة لدى جمهورية فرنسا وجمهورية كوريا الجنوبية، وهذا هو أحد أهداف المدينة الاستراتيجية في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.

لجنة خاصة لدراسة مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد

أ. أسامة بن عبدالعزيز الربيعة
رئيس اللجنة المالية

المؤسسة العامة للتقاعد
Public Pension Agency

قرر مجلس الشورى إحالة مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد، المقدم من عضو المجلس السابق الأستاذ / سليمان الحميد، استنادًا إلى المادة «الثالثة والعشرين» من نظام المجلس إلى لجنة خاصة.

جاء ذلك بعد أن صوت المجلس في جلسته العادية السابعة من السنة الثانية للدورة السابعة التي عقدت يوم الثلاثاء ٨/ ٤/ ١٤٣٩هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ على عدم الموافقة على توصية اللجنة المالية التي رات بعدم الاستمرار في دراسة المقترح، حيث لم تحز توصية اللجنة على الأغلبية المطلوبة وهي ٧٥ + ١.

وبناءً على الفقرة (الرابعة) من المادة «الرابعة والأربعين» من قواعد عمل المجلس واللجان يتم إحالة الموضوع إلى لجنة خاصة لإعادة دراسته من جديد دراسة شاملة ووافية ومن ثم العودة إلى المجلس بوجهة نظرها وتوصيتها بشأن الموضوع.

وكانت اللجنة المالية قد قدمت تقريرها إلى المجلس تلاه رئيسها معالي الأستاذ أسامة الربيعة، وبعد طرح الموضوع للنقاش أيد أحد الأعضاء توصية اللجنة بعدم الاستمرار في دراسة المقترح، مشيراً إلى أن المقترح لم يتطرق إلى أهمية النظر في السياسات الاستثمارية للصناديق التقاعدية، ومراجعة الأنظمة لتجنب العجز الإكتواري المحتمل مستقبلاً، والمقترح يفترض وجود فوائض مالية سنوية في عوائد الدولة.

في المقابل رأى أحد الأعضاء دراسة المقترح بصورة اشمل وأعمق من دراسة الفكرة وأن تشكل لجنة خاصة لهذا المقترح.

وقال: إن هذا المقترح يستشرف المستقبل، ولا يقف عند عام معين أو ظروف آنية، بل إن رؤية ٢٠٣٠ جاءت لتحقق ذلك الفائض في الميزانية، وهذا المقترح يعطي إحدى الأولويات الوطنية لاستخدام الفائض، أو المصادر المذكورة في المقترح فيما يخدم التنمية المجتمعية، ويعزز من الإيرادات التي تخدم كافة الشرائح، وتنمي الاقتصاد بتوفير فرص استثمارية، وعوائد ووظائف للمواطنين، فيجب أن تكون النظرة أوسع في ضوء رؤية ٢٠٣٠.»

فيما طالب عضو آخر بإصلاح سياسة الاستثمار لدى المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ووضع خطة فاعلة كحل جذري لتردي وضعهما المالي؛ لأن سياسة المؤسستين تقومان على الاستثمار في أصول معظمها عقارية، مشيراً إلى أن تأسيس صندوق احتياطي للتقاعد سيتبع نفس السياسة الاستثمارية التي تتبعها المؤسستان وبالتالي سيكون مصير موجودات الصندوق نفس المصير الذي يواجه موجودات مؤسسة التقاعد ومؤسسة التأمينات مؤيداً راي اللجنة بدم مناسبة الاستمرار في دراسة المقترح.

وأيد أحد الأعضاء رأي اللجنة مشيراً إلى أن المقترح ليس علاجًا جذريًا للمشكلة، و يجب على صناديق التقاعد إيجاد حلولٍ جذرية، وإعادة النظر في سياساتها، بما في ذلك سياسة الاستثمار، ودراساتها الإكتوارية، مع عدم المساس بحقوق المتقاعدين أو ورثتهم.

ووصف آخر المقترح بأنه معالجة الأعراض، وتسكين الألَم وليس علاجًا للداء ذاته. مطالباً مؤسستي التقاعد والتأمينات بدراسة متكاملة للوصول إلى حلٍ واضحٍ ومناسب.

في حين طالب أحد الأعضاء بلجنة خاصة لدراسة الموضوع المقترح وذلك بعد أن استهل مداخلته قائلاً: إن اعتذار اللجنة كان مستنداً إلى عاملين أحدهما أن المقترح يقوم على فرضية وجود فوائض في حسابات الميزانية والاحتياطي العام، لكن اللجنة ترى أن التحديات الحالية مع انخفاض الإيرادات يُضعف إمكانية هذا المصدر، بيد أنه تساءل عن عدم استحضار اللجنة الإجراءات الإحترازية والسياسات المالية التي لجأت إليها الدولة خلال السنتين الأخيرتين التي كان لها التأثير الإيجابي في توفير مصادر دخل جيدة؟، وأضاف: لو كانت الفرضية التي ذهبت إليها اللجنة في المبرر الأول لرفض المقترح صحيحة لما تمكنت الدولة من إقرار أكبر ميزانية في تاريخ الدولة حتى الآن.

وبعد الاستماع إلى عدد من المداخلات عرض معالي الرئيس توصية اللجنة للتصويت؛ بالنص الآتي: «عدم مناسبة الاستمرار في دراسة مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد» المقدم من معالي عضو المجلس السابق الأستاذ/ سليمان بن سعد الحميِّد، استنادًا إلى المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى، فصوت لصالح التوصية (٥٢) اثنين وخمسين عضواً فيما صوت (٥٧) سبعة وخمسين (٥٧) عضواً بعدم الموافقة على التوصية.

وحيث لم تتحقق – موافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين – على توصية اللجنة بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة المقترح، فقد أُحيل الموضوع إلى لجنة خاصة لدراسته.

السوق المالية .. الشفافية والإفصاح أولاً

شدد مجلس الشورى على أن تقوم هيئة السوق المالية بتعزيز قواعد تحسين الإفصاح وحماية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية.

كما طالب الهيئة بطرح برامج وسياسات وإجراءات ضمن جدول زمني طموح؛ لتحقيق عمق أكبر لسوق الأسهم والسندات.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة من أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها يوم الاثنين ٧/ ٤/ ١٤٣٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ.

وفي مستهل هذا البند استمع المجلس إلى وجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ التي تلاها معالي رئيس اللجنة الأستاذ/ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة.

وقد اتفقت اللجنة مع ما ذهب إليه أحد الأعضاء في مداخلته أثناء مناقشة الموضوع - إلى تناقص عدد الاكتتابات في السوق المالية، وقصور الهيئة في زيادة وتحفيز عدد الاكتتابات بما يتناسب مع مكانة اقتصاد المملكة، بيد أن اللجنة رأت أن جزءً كبيراً من هذه المشكلة يعود إلى حاجة الشركات إلى التوسع في أنشطتها الصناعية والتجارية، سواءً من حيث التوقيت الزمني ومدى مناسبته للظروف الاقتصادية أو من حيث مصدر هذا التمويل إن كان من خلال استخدام السوق المالية وأدواتها، أو من مصادر أخرى.

وأشارت اللجنة إلى أن دور هيئة السوق المالية هو تنظيم السوق ومراقبة كفاءته، ومراجعة قواعد التسجيل والإدراج لتشجيع الاكتتابات الجديدة.

وعن ما تناوله أحد الأعضاء بشأن الإسراع في نقل بعض اختصاصات لجنة النظر في المنازعات المالية بالهيئة إلى الجهات المختصة أوضحت اللجنة أن المادة الخامسة والعشرين من نظام السوق المالية نصت على إنشاء لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، وتختص بالفصل في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة وتعليماتهما في الحق العام والخاص.

وردت اللجنة على ما طرحه أحد الأعضاء بشان ارتفاع قيمة علاوة الإصدار للشركات المطروحة في السوق المالية، مبيّنة أن تحديد علاوة الإصدار كانت تمثل في فترة سابقة إشكالية في السوق المالية، وقد قامت الهيئة باتخاذ العديد من الإجراءات لضمان سلامة تقييم علاوة الإصدار، ومن بين تلك الإجراءات تطبيق سجل الأوامر، وذلك يمثل تقييمًا عادلاً لقيمة السهم من خلال قيام المؤسسات الاستثمارية بطلب شراء السهم، وهذا القرار يتم عادة بعد دراسة من قبل تلك المؤسسات لوضع الشركة التي ترغب في طرح أسهمها للاكتتاب. كما أن هيئة السوق المالية قد قامت خلال الفترة الأخيرة بتطبيق أنظمة صارمة تجاه تلك الشركات التي قدمت معلومات غير صحيحة وتقييم غير عادل لعلاوة الإصدار وتمت معاقبة المتورطين في ذلك بعقوبات مختلفة.

واعتبرت اللجنة أن تسريب المعلومات ظاهرة خطيرة في الأسواق المالية في مختلف دول العالم وذلك في ردها على ما طرحه أحد الأعضاء الذي طالب الهيئة بالتدخل لحماية المستثمرين في بعض التصرفات ومنها تسريب المعلومات من إدارات الشركات قبل الإعلان الرسمي في تداول، مما يتسبب في تضليل المساهمين، وأكدت اللجنة أن هيئة السوق المالية تسعى لمكافحة هذه الظاهرة بأساليب عدة، أهمها زيادة عمق السوق وحجم الشركات فيها، وكذلك من خلال الأنظمة الصارمة التي تعاقب كل من قام بالتداول في السوق بناء على معلومات داخلية غير متداولة، وتقوم بمراقبة السوق بصورة مستمرة مع الاستفسار عن الأسباب التي تتسبب في تحركات غير اعتيادية على أي سهم. وقد نص نظام السوق المالية في المادتين (٤٩ و٥٠) من الفصل الثامن بتجريم التداول بناء على معلومات داخلية.

التدريب التقني والمهني.. التطوير والتحديث مطلب

د. ناصر بن علي بن عبدالله الموسى
رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical And Vocational Training Corporation

طالب مجلس الشورى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بتنمية ثقافة احترام العمل التقني والمهني، وتعزيز صورته المجتمعية الإيجابية خاصة في أوساط الشباب والفتيات، وذلك عن طريق تنسيق الجهود الإعلامية، وتحديث مناهج المعاهد التقنية بما يتلاءم مع حاجة سوق العمل.

جاء ذلك في قرار أصدره المجلس خلال الجلسة العادية الثامنة من السنة الثانية للدورة السابعة التي عقدها يوم الأربعاء ٩ / ٤ / ١٤٣٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن إبراهيم آل الشيخ.

كما شدد المجلس على قرارة السابق رقم (١٤٩ / ٧٥) والذي طالب فيه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمراجعة برامجها التدريبية، والرفع من مستوى جودتها وكفايتها؛ لتفي مخرجاتها بمتطلبات سوق العمل المتجددة.

وكانت لجنة التعليم والبحث العلمي قد عرضت أمام المجلس وجهة نظرها بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨هـ، أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور ناصر بن علي الموسى.

وأشارت اللجنة إلى أن الكليات التقنية العالمية هو الاسم الصحيح للكليات الجاري تشغيلها من قبل شركة كليات التميز، وقد خصص تقرير المؤسسة الحالي جزءاً للحديث عن هذه الكليات.

وأعادت اللجنة التأكيد على قرار المجلس السابق رقم (٣٨/٨٧) والذي طالب فيه المؤسسة بتقديم إحصاءات شاملة وتفصيلية عن وضع خريجيها، خصوصاً نسبة من يعمل منهم في مجال تخصصه، ونوعية العمل (حكومي أو خاص)، وإدراجها في تقاريرها السنوية القادمة.

وأشادت اللجنة بتقرير المؤسسة الحالي حيث أفردت فيه فصلاً كاملاً للحديث عن برنامج التحول الاستراتيجي للمؤسسة، والذي يقوم – في أساسه – على رؤية المملكة (٢٠٣٠) وبرنامج التحول الوطني (٢٠٢٠).

وأفادت اللجنة بأن المؤسسة لديها خطة سنوية للابتعاث الخارجي والإيفاد الداخلي لجميع مستويات التأهيل لبرامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وأن أعداد المبتعثين تعتمد على مخصص بند التدريب والابتعاث المعتمد في الميزانية السنوية للمؤسسة.

٨٥ عضواً يؤكدون أن التسول ظاهرة تحتاج لنظام رادع

د. عبدالله بن محمد الفوزان
رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب

وزارة العمل
المملكة العربية السعودية

صوت مجلس الشورى -بالأغلبية- على عدم الموافقة توصية لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام مكافحة التسول، حيث أوصت اللجنة بعد دراستها لمشروع النظام بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة المقترح المقدم من عضوي المجلس السابقين الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى.

جاء ذلك خلال الجلسة العادية التاسعة من السنة الثانية للدورة السابعة التي عقدها مجلس الشورى يوم الاثنين ٢١/٤/١٩٣٩هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري.

حيث استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ما طرحه عدد من أعضاء المجلس من آراء وملحوظات على مقترح مشروع النظام أثناء مناقشة تقرير اللجنة بشأن الموضوع في جلسة سابقة.

وفي مستهل وجهة نظر اللجنة التي تلاها رئيسها الدكتور/ عبدالله بن محمد الفوزان بررت توصيتها بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة مقترح مشروع نظام مكافحة التسول إلى الاجتماع الذي عقد لهذا الغرض في مقر هيئة الخبراء بمجلس الوزراء حضره مندوبون من عدد من الجهات ذات العلاقة، راجع من خلالها المجتمعون مهمات وزارة الداخلية، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية في شأن مكافحة ظاهرة التسول، وأدخلوا عليها ما يلزم من تعديلات، وتم الاتفاق على عرضها على مجلس الوزراء للنظر في مناسبة صدور قرار بشأنها.

واقترحت اللجنة أن تتوقف عن دراسة الموضوع لعدم وجود فراغ نظامي مؤكدة عدم مناسبة الاستمرار في دراسة مقترح مشروع نظام مكافحة التسول.

بعد ذلك أوضح نائب رئيس المجلس أنه بناءً على المادة "السادسة عشرة" من قواعد عمل المجلس واللجان فإنه إذا عادت اللجنة في مرحلة الرد بحكم جديد خلافًا لما قدمته في مرحلة المناقشة فتعتبر توصية جديدة وتطرح للنقاش، وعليه فإن توصية اللجنة بعدم الاستمرار في دراسة هذا الموضوع تعد توصية جديدة ستطرح للمناقشة.

وأجمع عدد من الأعضاء في مداخلاتهم على أن التسول أصبح مهنة قد تتحول لظاهرة في مختلف مناطق المملكة مما يتطلب إيجاد نظام يكافح التسول ويحد منه نظراً لسلبياته العديدة أمنياً واجتماعياً واقتصادياً.

بدوره أكد أحد الأعضاء أن هذا الموضوع يدرس في كل مرة دراسة مستفيضة، ويناقش من عدة جهات إلا أن هذه الظاهرة لا زالت مستمرة وتزداد يومًا بعد يوم بأساليب وطرق مختلفة مما يتطلب إيجاد نظام.

في حين رأى عضو آخر أن التسول أصبح ظاهرة مجتمعية تزيد عامًا بعد عام، واختلفت أنواعه وأشكاله مما يتطلب إيجاد آلية أو نظام للحد من هذه الظاهرة التي انتشرت بين العمالة المتخلفة في المناطق الحيوية والطرق العامة.

وطالب أحد الأعضاء بضرورة إحالة المشروع المقترح إلى لجنة خاصة لدراسته في ظل رفض اللجنة المعنية مناسبة الاستمرار بدراسته، مشيراً إلى أن ظاهرة التسول مستفحلة ولها أبعاد اجتماعية تتعلق بقضايا الإساءة إلى المرأة والطفل، وحذر من وجود عصابات منظمة تقوم بدفع هؤلاء الأطفال لعمليات التسول من أجل جمع المال الذي قد يذهب لجماعات إرهابية، أو يستغل لدعم جماعات مشبوهة خارج المملكة.

ثم استمع المجلس لوجهة نظر اللجنة تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء حيث أوضح رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب أن اللجنة أمام ظاهرة متعددة الوجوه والأبعاد، وتبحث عما هو قائم من جهود لمعالجة هذه الظاهرة، وبالتالي عمدت للاجتماع الذي عقد بين وزارة الداخلية، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مقر هيئة الخبراء، ورأت أن ما هو قائم، وما حدد في هذه المواد كافٍ للحد من هذه الظاهرة.

بعد ذلك عرضت توصية اللجنة للتصويت؛ بالنص الآتي: "عدم مناسبة الاستمرار في دراسة مقترح مشروع نظام مكافحة التسول" فلم تحصل سوى على موافقة (٢٩) صوتاً في حين صوت بعدم الموافقة عليها (٨٥) خمسة وثمانين صوتًا بعدم الموافقة.

وحيث لم يوافق المجلس على توصية اللجنة، فسيتم تكوين لجنة خاصة لدراسته، بناءً على الفقرة (الرابعة) من المادة "الرابعة والأربعين" من قواعد عمل المجلس واللجان.

البطالة.. المشكلة والحلول.. و "نطاقات" أسهم في السعودة الوهمية

استحوذ سوق العمل والبطالة واحتلال السعوديين في وظائف القطاع الخاص على مداخلات أعضاء المجلس أثناء مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨هـ.

ففي جلسة المجلس العادية العاشرة للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدت يوم الثلاثاء ٢٢ / ٤ / ١٤٣٩هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب وتوصياتها بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن محمد الفوزان.

د.محمد القحطاني: على الوزارة تسهيل إجراءات المتبرعين بمراكز التوحد

بعد ذلك استهل المداخلات عضو المجلس الدكتور محمد القحطاني الذي طالب الوزارة بأهمية أن تولي الخدمات المقدمة لمرضى التوحد عنايتها لكي تخفف الأعباء عن ذويهم، وتغني معظمهم عن الذهاب إلى الدول المجاورة وتكبد خسائر مادية، داعياً اللجنة إلى حث وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على تشجيع وتسهيل الإجراءات أمام فاعلي الخير للإسهام في إيجاد مراكز التوحد في جميع مناطق المملكة.

من جانبه لفت عضو الشورى الدكتور أحمد الغامدي النظر إلى أن تقرير

د.أحمد الغامدي : توظيف المواطن السعودي واجب يتحمله القطاعين العام والخاص

الوزارة يشير إلى أن أحد أهم تحديات برنامج التحول الوطني في مجال منظومة العمل والتنمية الاجتماعية يتمثل في الحد من مستوى البطالة المرتفع، وعلى الرغم من المبادرات التي أطلقتها الوزارة خلال الأعوام السابقة؛ إلاّ أن ما تحقق لا يتناسب مع ضخامة المشكلة مقارنة بالإصلاحات التي أدخلتها الدولة على سهولة ممارسة الأعمال والاستثمارات.

وأكد أن توظيف المواطن السعودي واجب يتحمله القطاعين العام والخاص، وهناك حاجة لإعادة هيكلة سوق العمل بمشاركة من الجميع، ولمعالجة مسببات البطالة المحلية المتمثلة في فشل التخطيط ورسم الاستراتيجيات، وعدم مواكبة مخرجات التعليم لمتطلبات العمل، ومعايير الأجور المزدوجة والأمن الوظيفي، وعدم الاهتمام بالتنمية المتوازنة بين المناطق، واشتراط سنوات الخدمة المبالغ فيها، وعدم تكافؤ الفرص في القطاعين العام والخاص، فالشابات والشباب السعوديون المؤهلون الباحثون عن عمل والقادرون عليه لا يزالون في حالة ضياع بين طموحاتهم التعليمية وجهودهم الدراسية وعجز الاستراتيجيات الحالية بما تحتويه من أهداف وآليات وسياسات لتسكينهم في وظائف بحوافز ورواتب .

الأمير د.خالد آل سعود يطالب بوقفة جادة لتقييم برنامج نطاقات

ورأى عضو المجلس الأمير الدكتور خالد آل سعود لأن برنامج (نطاقات) قد أخفق في تحقيق السعودة المطلوبة، بل زادت السعودة الوهمية التي انعكست بشكل سلبي على نتائج أعمال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. داعياً وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى أن تقف وقفة جادة لتقييم برنامج نطاقات، وأن تحقق النسب المطلوبة للسعودة من خلال استهداف قطاعات محددة كتجارة التجزئة.

ولفت النظر إلى أن بعض إمارات المناطق مثل إمارتي منطقة المدينة المنورة، ومنطقة القصيم قد استهدفتا قطاعات محددة لسعودتها، مثل: قطاع المراكز التجارية (المولات)، مشدداً على ضرورة أن تُعمم مثل هذه المبادرات على كافة مناطق المملكة.

د.فهد بن جمعة : لا بد من رفع الحد الأدنى لأجور السعوديين والحد من الاستقدام

عضو الشورى الدكتور فهد بن جمعة أشار إلى أن سعي الوزارة إلى تخفيض تكلفة توظيف السعوديين مقارنة بالوافدين حتى تزيد جاذبية القطاع الخاص للعمالة السعودية محاولة لإجبار السعوديين على قبول رواتب متدنية من أجل توظيفهم دون مراعاة التكلفة المعيشية، وتأثير ذلك على مستوى إنتاجية العامل. منبهاً إلى أن الحل ليس فقط في رفع التكلفة في سوق عمل مشوهة؛ بل في رفع الحد الأدنى لأجور السعوديين ومنع التمييز، مع التخفيض المباشر للاستقدام، ولكي لا يصبح هناك أي خيار للقطاع الخاص إلا توظيف السعوديين.

وفي مداخلة تناولت فيها التنمية الاجتماعية طالبت عضو المجلس الدكتورة نورة المري وزارة العمل والتنمية

د.نورة المري: حالات تعنيف المرأة والطفل بحاجة إلى أنظمة صارمة

الاجتماعيـــة بإيضـــاح الصعوبات التي تواجهها بسبب دمج وزارة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية .

وتساءلت عن وجـود خـطة للارتقاء بقضايـا التنميـة الاجتـماعية. وعـن الإيجابيات المترتبـة على فصـل التنمية الاجتماعية لتصبح وزارة مستقلة باسم (وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية) .

وشددت على أن الحـالات المعنفـة خاصة المتعلقة بالطفل والمرأة مازالت تحتاج إلى قوانين واضحة وصارمة في التعامل معها. ودعت وزارة العمل إلى التعاون مع وزارة الصحة ووزارة التعليم في وضع سياسة محكمة للحد من حالات العنف.

د.موضي الخلف تتساءل عن جهود الوزارة في الحد من تنامي الفجوة في أجور العاملين بين الرجال والنساء

من جانبها قالت عضو الشورى الدكتورة موضي الخلف: إن وتيرة ازدياد الفجوة بين أجور العاملين والعاملات السعوديين نظير العمل ذاته في تسارع كبير؛ حيث ارتفع المعدل أكثر من ثلاثة أضعاف بنسبة (٣٠٤٪) بين عام ٢٠١٤م وعام ٢٠١٦م، حسب دراسة أجرتها مؤسسة الملك خالد الخيرية. كما احتلت المرأة السعودية المركز الأخير بين نساء دول الخليج العربي، واحتلت أيضًا مرتبة متأخرة بين عدد نساء الدول العربية والعالمية من حيث الراتب الذي تتقاضاه مقارنة بزميلها الرجل نظير العمل ذاته.

وأشارت إلى عدم وجود أي ثغرة نظامية في مجال تساوي الأجور حيث نص قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (١/٢٣٧٠) الصادر بتاريخ ١٤٣١/٩/١٨هـ على: «منع كل تمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية»، كما أكدت ذلك الفقرة (٥) من المادة «الأولى» من دليل عمل المرأة في القطاع الخاص ونصها: «منع أي تمييز في الأجور بين العاملين والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية». لكنها تساءلت عن دور وزارة العمل تجاه تفعيل دورها الرقابي لمعاقبة من يخالف النظام؟، وهل للوزارة أي جهود في الحصر والحد من الفجوة المتزايدة بين أجور العاملين والعاملات؟.

د.أحمد السيف يطالب الوزارة برفع الإستراتيجية الوطنية للإعاقة

أما عضو المجلس الدكتور احمد السيف فقد طالب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بسرعة رفع الإستراتيجية الوطنية للإعاقة التي انتهت من إعدادها وهي -كما يرى الدكتور السيف- استراتيجية طموحة وشاملة لمتطلبات الإعاقة وفق النظرة المعاصرة، وتمثل نقلة نوعية متى ما قامت الوزارة بتطبيقها، وستحل -بإذن الله تعالى- الكثير من الإشكالات. وقد أفادت الوزارة في تقريرها أنها حتى هذه اللحظة لم ترفع هذه الاستراتيجية إلى المقام السامي لاعتمادها.

- وأشار الدكتور السيف إلى أن التقرير قد أفاد أن هناك حوالي (٢,٥٠٠) حالة من ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى تأهيل، وهم مسجلون على قوائم الانتظار في مراكز التأهيل في جهات متعددة من مناطق المملكة. مطالباً الوزارة بالسعي لمعالجة هذه الإشكالية سواءً بتوسعة المراكز القائمة، أو إنشاء مراكز جديدة، أو تحويل من هم على قائمة الانتظار إلى مراكز تأهيل خاصة، وتتحمل الوزارة دفع قيمة التكاليف كاملة.

د.جواهر العنزي: البطالة تحتاج إلى منظومة متكاملة من الحلول

من جانبها قالت عضو الشورى الدكتورة جواهر العنزي: إن هناك أكثر من٣٠٠ ألف طالب وطالبة يتخرجون سنويًا من الجامعات بانتظار سوق العمل، و(٩) ملايين وافد يعملون في القطاع الخاص، ومليون ونصف تأشيرة تصدر سنويًا، و(٤٠٠) ألف مواطن ومواطنة تقدموا على الوظائف التعليمية ولم يستوعب التعليم سوى (٨) ألاف وظيفة، و(٥٠٪) من السعوديين الباحثين عن عمل يحملون الشهادة الجامعية. وعلى الرغم من ذلك هناك خمسة ملايين طالب وطالبة في التعليم العام. ماذا عن مصيرهم، وهل هم في مأمن عن البطالة؟.

وشددت على أن البطالة تحتاج لبناء منظومة متكاملة من الحلول ومن ذلك: التخطيط، فمشكلة البطالة لدينا - كما ترى الدكتورة العنزي - تتلخص في سوء التخطيط لهذا الملف الشائك، وقد حان الوقت لوجود استراتيجية وطنية تتبنى قرارات مفصلة، تتعاون فيها كافة الجهات المسؤولة لتوصيف الوظائف، ووضع الحد الأدنى من المهارات، للإسهام في الحد من البطالة، وتحقيق رؤية ٢٠٣٠، وتلافي العشوائية، والهدر المالي.

الشورى يطالب هيئة المدن الصناعية بالتعريف بمنتجات الصناعة في مدنها الصناعية

طالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بمراجعة الخطط والاستراتيجيات اللازمة لدعم الاستثمار في المدن الصناعية ومناطق التقنية بما يلائم الظروف والمستجدات ومتطلبات برامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وإعداد خطة تسويق متكاملة تعرف بمنتجات الصناعة في المدن الصناعية ومناطق التقنية وتدعم وصولها الأسواق.

كما طالب المجلس الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بالتنسيق مع مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة؛ لتقديم بدائل في مجال الطاقة في المدن الصناعية، وتضمين تقاريرها القادمة القوائم المالية والتدفقات النقدية.

جاء ذلك في قرار لمجلس الشورى أصدره خلال الجلسة العادية التاسعة من السنة الثانية للدورة السابعة التي عقدها يوم الاثنين ٢١/ ٤/ ١٤٣٩هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، وذلك بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات؛ بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ تلاها رئيس اللجنة المهندس مفرح بن محمد الزهراني.

وفي معرض رد اللجنة على آراء الأعضاء وآرائهم بيَّنت اللجنة أن الهيئة تسعى لاستقطاب العديد من المستثمرين في مختلف الصناعات، ويتضح ذلك من خلال الجهود لاستقطاب شركات صناعية عالمية خلال عام ٢٠١٥م بما يسهم في توطين الصناعة وخلق فرص للعمالة الصناعية للعمل بتلك المصانع.

وأشارت اللجنة إلى أن الاستراتيجية الصناعية لهيئة الصناعة تسعى لزيادة عدد المصانع في المدن الصناعية من خلال جهودها في تطوير تقنيات الإنتاج، وتوزيع المنتجات الصناعية، ونقل وتوطين التقنيات المناسبة، واستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بهدف زيادة القيمة المضافة للصناعات المستهدفة، وبناء قواعد معلومات صناعية تحقق التكامل الصناعي وتطوير برامج لتفعيل المواصفات القياسية والارتقاء بمستوى الجودة.

كما أوضحت اللجنة أن هناك أنظمة لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تلزم بسعودة الوظائف في القطاع الخاص عموماً، ومنها المصانع، وتسعى تلك المصانع لاستقطاب السعوديين، لاسيما المتميزين منهم.

وأكدت اللجنة أن الهيئة تسعى لاستقطاب العديد من المستثمرين في مختلف الصناعات، ويتضح ذلك من خلال الجهود لاستقطاب شركات صناعية عالمية خلال عام ٢٠١٥م بما يسهم في توطين الصناعة وخلق فرص للعمالة الصناعية للعمل بتلك المصانع.

كما أشارت اللجنة إلى أن الهيئة بذلت الكثير من الخدمات والتطبيقات الذكية التي تسهم في تواصل المستثمر، مثل نظام خدمة العملاء، ونظام الخدمات الإلكترونية للعملاء، ونظام راصد، ونظام موارد وكلاهما يسهم في تواصل المستثمرين بكل يسر وسهولة مع الهيئة.

وأوضحت اللجنة في وجهة نظرها أن الهيئة تسعى لتذليل كل المعوقات التي تحول دون نقل منتجات المصانع من المدن الصناعية إلى الموانئ إلا أن مثل هذا المقترح يحتاج إلى تنفيذ سكك حديدية لربط تلك المدن الصناعية بالموانئ.

مدن MODON
هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية
Industrial Property Authority

في العنصرية والشعبوية

د. زهير الحارثي
عضو مجلس الشورى

يجب المحافظة على التجربة الوحدوية التي أوجدها المؤسس الراحل الملك عبدالعزيز، فما يجمعنا كشعب أكثر مما يفرقنا، ولذا فعلى الكتاب والمثقفين الشعبويين عدم اللعب على وتر المناطقية والمذهبية والقبيلة ومحاربة الآراء والطروحات الشاذة..

من ينشد معرفة الحقيقة يقر بها بغض النظر عن محتواها، كونه يستند للموضوعية، بمعنى آخر هي قراءة عقلية معرفية، لا علاقة لها بالانطباع أو الأدلجة أو العاطفة. هذا استهلال لما نتابعه هذه الأيام من مشاهد تدعو للعجب والاستغراب. مشهد شعبوي وعنصري. هذا ما ستخرج به من جولتك السريعة عما يدور في بعض وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لتخبرك أننا أمام منحنى خطير وصارخ في سلوكيات شرائح في المجتمع وتوجهاته.

الملاحظ أن بعض المثقفين والكتاب باتوا يبحثون عما يلقى رواجاً وإثارة واهتماماً لدى رجل الشارع بغض النظر عن مصداقية ما يطرحونه بحثاً عن إعجاب العوام وتصفيق الدهماء. لم يصل الأمر لهذا المستوى الهزيل بل تجاوز بعضهم الخطوط الحمراء راكبين موجة الممانعة أو مناصرة تيارات معروفة أو حتى الإيحاء بتبخيس النجاحات والتحولات أو بتعليقات مناهضة لتوجهات الدولة ومشروعها التحديثي.

الحصول على شعبية رخيصة هي قمة الابتذال الثقافي، والبحث عن تصفيق شعبي لمجرد التصفيق هو بلاهة واستخفاف بعقلية المتلقي والتلون المتعمد في المواقف والرؤى هو دناءة ولؤم وبشاعة. الغريب أن أغلبهم كان لهم مواقف معلنة ولهم توجهات إصلاحية ووطنية ولم يعرف عنهم المهايطة الثقافية إن جاز التعبير. وهنا نتساءل ما الذي تغير؟ وما الذي حدث؟ ولماذا الآن خاصة وأن بلادنا تواجه تحديات ومخاطر؟ هل هي بحث عن مساحة للشعبية أو محاولة للتأثير؟ هل هي محاولة ابتزاز لصاحب القرار؟ هل الأمر يتعلق بالبحث عن مكاسب وما شابه باستغلال القضايا الوطنية والتكسب من ورائها؟ تساؤلات مشروعة تبحث عن إجابة.

شيء آخر لا يقل خطورة ويتعلق بلغة غير لائقة تتردد في مواقع التواصل الاجتماعي وفيها نغمة تشرخ النسيج المجتمعي نتحدث هنا بشيء من الصراحة. هل يمكن القول: إن العنصرية باتت تشكل جزءاً من ثقافة المجتمع السعودي لا سيما في ظل عدم وجود قانون يجرم العنصرية؟

العنصرية مرض اجتماعي مقيت وضيق أفق يصيب النسيج المجتمعي فيمزقه ويفتته، مع أن الدين الحنيف يؤكد على المساواة. عندما تتم التفرقة أو الازدراء أو التفضيل بسبب الجنس أو اللون أو العرق، فإن ذلك يعني تعصباً وانتقاصاً بقيمة هذا الإنسان وانتهاكاً لحقوقه، ما يعني أنها وبصراحة عنصرية بغيضة ترسخ مفهوم التمييز بين الناس، ولذا لا يمكن كبح الكلام الجارح الذي يتلفظ به الإنسان ظلماً وفجوراً وقلّة تأدب مع الآخر إلا بإصدار تنظيم قانوني يتم بموجبه تجريم كافة السلوكيات والألفاظ والإشارات والكلمات التي تنطوي على تحقير الآخرين أو الانتقاص منهم أو تحقيرهم أو معايرتهم بصفة أو نسب أو عرق أو لون أو مذهب على سبيل التهكم والسخرية.

السلوكيات التي تعلي من شأن فئة فتعطيها الحق في النظر بدونية لفئات أخرى لكونها لا تنتمي لذات العرق أو الانتماء أو الأصول ما هو إلا سقوط وضيع لقيمة الإنسانية. هناك ألفاظ عرقية مخجلة متداولة تتعلق بالنسب واللون فضلاً عن عقدة التفوق والشعور الاستعلائي على الآخرين أو تسخر من الانتماء لهذه المنطقة أو تلك أو هذه القبيلة أو تلك أو حتى ممن قدموا لهذه البلاد منذ عقود وأخذوا جنسيتها ناهيك عن الألفاظ التكفيرية.

يجب المحافظة على التجربة الوحدوية التي أوجدها المؤسس الراحل الملك عبدالعزيز فما يجمعنا كشعب أكثر مما يفرقنا، ولذا فعلى الكتاب والمثقفين الشعبويين عدم اللعب على وتر المناطقية والمذهبية والقبيلة ومحاربة الآراء والطروحات الشاذة. علينا النظر إلى بعضنا البعض على أننا متساوون في الحقوق والواجبات. يجب أن نستشعر أن هناك مخاطر محدقة تواجه البلاد، فالتراب الوطني مهدد عبر استخدام مفردات العنصرية والشعبوية والطائفية، والتجزئة والتصنيف ودعوات التخوين، والإقصاء لتفتيته وإثارة الفتنة فيه.

أنا مع وضع تصور لقانون يحافظ على الوحدة الوطنية ويجرم العنصرية بحيث يستطيع المتضرر رفع دعوى قضائياً ضد من تسبب في إيذائه معنوياً فضلاً عن استراتيجية توعية لإشاعة مفهوم الوطنية عبر المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية.

مواجهة العنصرية وتجريمها سيعزز وحدتنا الوطنية من ناحية، ومن ناحية أخرى يقطع الطريق على مشروعات البعض في صب الزيت على النار لتهشيم النسيج المجتمعي لاختراقه لتنفيذ أجندتها.

الشورى يطالب مستشفى الملك فيصل التخصصي بقبول أكبر عدد من المتدربين في جميع التخصصات

د. محمد بن حمزة خشيم
رئيس اللجنة الصحية

مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
King Faisal Specialist Hospital & Research Centre
Gen. Org. مؤسسة عامة

طالب مجلس الشورى المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بتجهيز وتشغيل مبنى الطوارئ الجديد بالرياض ليتمكن من مواجهة الزيادة في أعداد المراجعين.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس أثناء جلسته العادية العاشرة للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ الموافق ٩ يناير ٢٠١٨م، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري إلى وجهة نظر اللجنة الصحية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد بن حمزة خشيم.

وشدد المجلس في قراره على أهمية قبول المستشفى عدد أكبر من المتدربين في جميع التخصصات، والتنسيق في ذلك مع وزارة المالية والهيئة السعودية للتخصصات الصحية في استحداث وظائف تدريبية تتناسب مع أعداد

الخريجين من كليات الطب داخليًا وخارجيًا.

كما شدد المجلس على ضرورة دعم المؤسسة لاستكمال بناء وتجهيز مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمحافظة جدة، ودعم ميزانية إنشاء وتجهيز مستشفى الأطفال التخصصي بالرياض لإيجاد بيئة متميزة تخدم رعاية الأطفال في جميع التخصصات الطبية الدقيقة والمتقدمة.

وكانت اللجنة قد أوضحت في عرض وجهة نظرها بشأن ما يخص خصخصة المؤسسة واستقلالها أن المؤسسة تقوم حاليًا بجميع تفاصيل الدراسة مع اللجنة الإشرافية لتخصيص القطاع الصحي، كما أن المؤسسة تقوم بدراسة وافية ودقيقة لتأثير تحولها إلى مؤسسة غير هادفة للربح على جميع خدماتها، والحرص على عدم تأثر أي من خدماتها سلبياً، بل تركز على كيفية تحسين خدماتها التخصصية في جميع المجالات عند إتمام التحول في عام (٢٠٢٢م).

كما أفادت اللجنة - على لسان رئيسها - أن المؤسسة ستقوم بفتح الخدمات الطبية بالمؤسسة للمواطنين بمقابل مادي وهو أحد أهداف المؤسسة، وترحب المؤسسة بمشاركة القطاع الخاص في تقديم بعض خدماتها وهي من أهداف التحول.

وأشارت إلى أن المستشفى تعمل على خدمة المرضى عن طريق برنامج التعاون المشترك، حيث يتم تقديم المشورة الطبية والرعاية التخصصية من عيادات وعمليات، وخدمات مخبرية، ووحدات للعناية المركزة عن بعد، وقد بلغ عدد المستشفيات المشاركة في خدمات التعاون المحلي (٢٨) مستشفى، ومجموع وحدات العناية المركزة عن بعد (٣٦) وحدة.

وأكدت اللجنة أهمية أن تكون هناك استراتيجية كاملة لتوسعة المستشفى، وإنشاء مواقف تحت المباني لاستغلال المساحات الموجودة، وفتح المستشفى أمام القطاع الخاص بحيث يستطيع الجميع الاستفادة من المستشفى مقابل المال.

وفيما يتعلق بالقوى العاملة أوضحت اللجنة أن تقرير القوى العاملة يعتمد على التصنيف الداخلي للمؤسسة الذي يقسم المجموعات داخليًا إلى (١٠) مجموعات (على مستوى الوظيفة وليس كامل الإدارة)، وتشتمل كل مجموعة على مجموعات فرعية أخرى، وحسب التصنيف الداخلي فإن مجموعة الوظائف الإدارية والمالية ومجموعة الوظائف الإدارية المعاونة والمساندة تنقسم كذلك إلى (١٠) تصنيفات أخرى مثل المالية والإدارية والمشتريات وشؤون الموظفين وخدمات المرضى في إدارات مختلفة والأمن والسلامة والسكرتارية والترجمة والإدارة العليا وذلك على مستوى ثلاثة قطاعات تمثل المستشفى الرئيسي في الرياض وفرع جده والمؤسسة.

وأشارت اللجنة إلى أن المستشفى الرئيس في الرياض يقدم جل خدماته بطريق مباشر عبر موظفين رسميين في المؤسسة، وتدرس حاليًا إمكانية التعاون مع القطاع الخاص لتقديم العديد من الخدمات المعاونة والمساندة كجزء من برامج التحول (٢٠٢٠)، آخذين في الاعتبار جودة الخدمات المقدمة، والمحافظة على مستوى الرعاية المقدمة للمرضى بشكل عام.

مشروع مقترح نظام رد الاعتبار يعزز من استصلاح المدانين جنائياً وعودتهم إلى المجتمع وتيسير سبل العمل لهم

أ.عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة من السنة الثانية للدورة السابعة التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الدكتور عبد الله آل الشيخ يوم الاثنين الموافق ١٤٣٩/٤/٧هـ تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن مشروع مقترح نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار المقدم من عضوي المجلس السابقين الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني، استنادًا للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

وقد طالبت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية ضمن توصياتها التي رفعتها إلى المجلس في صلب تقريرها الذي تلاه أمام المجلس رئيس اللجنة الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى بالموافقة على مشروع النظام إذ

رأته يسد فراغاً تشريعيًا استمر لعقود، ويحل محل جميع اللوائح الوزارية والقرارات والتعاميم السابقة مما يضمن العدالة في قرارات قبول رد الاعتبار أو رفضه، كما طالبت اللجنة بالسرعة في الإجراءات حين تتضح اتجاهاتها وتركز مسؤولياتها واختصاصاتها.

ويتكون مشروع النظام المقترح من ١٩ مادة تهدف إلى وضع قواعد للتسجيل الجنائي للأحكام الجزائية النهائية في سجل الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري، ووضع قواعد لحالات رد الاعتبار تعزز من استصلاح المدانين جنائياً، وقبولهم اجتماعياً وتيسير سبل العمل لهم، كما يهدف مشروع النظام إلى سن إجراءات طلب رد الاعتبار، ومنح القضاء اختصاص الفصل فيه.

وبعد عرض مواد المشروع للمناقشة رأى أحد الأعضاء أن المادة «الأولى» من مشروع النظام المقترح بحاجة إلى إيضاح بحيث يحقق اكتساب الحكم القطعية، أما مبرر حذف المادة «الثانية» فهو غير دقيق، وكثير من الأنظمة السعودية لديها مواد توضح أهداف النظام.

وتساءل قائلاً: هل بالضرورة أن تقام الدعوى لرد الاعتبار؟ أم أنه يمكن للمحكمة معرفة رأي النيابة العامة، ومعرفة طلب مقدم رد الاعتبار؟.

واقترح أحد الأعضاء على اللجنة أن تستخدم مصطلح «الأحكام الجنائية»، مشيراً إلى إنه من غير المناسب حذف المادة «الخامسة عشرة»؛ لأن هذا النص يتضمن مبدأً معينّا يجب المحافظة عليه.

وأشار إلى عبارة:» ألا تسجل الأحكام الجزائية إلا إذا كانت العقوبة الجزائية مترتبة على أمر محظور»، ورأى أن الجزاء الذي يترتب على نص نظامي قد يكون أمرًا غير محظور، فلا بد من وجود الشرط طالما أن اللجنة تستخدم عبارة الحكم الجزائي، وحينما تستخدم الحكم الجنائي فنتفق مع اللجنة في حذفه.

ولا حظ عضو آخر أن مشروع النظام قد ساوى في المدة التي يجب انقضاؤها لرد الاعتبار بين كافة الجرائم، وقال: إن من الأولى التفريق بين الجرائم الخطيرة وغير الخطيرة، ويحسن العودة إلى التصنيف الوارد في قرار مجلس الوزراء رقم (٥٩) وتاريخ ١٤٣٦/٣/١٨هـ والذي فرق بين رد اعتبار المحكوم عليه بعقوبة في الجرائم الخطيرة، لأن الأحكام الجزائية متفاوتة في نوعها وآثارها تبعا لطبيعة الجريمة التي نسبت للمحكوم عليه.

وطالب أحد الأعضاء بالإبقاء على الفقرة (ب) من المادة «الثالثة» من المشروع المقدم، وعدم حذفها.

فيما رأى أحد الأعضاء أن من المناسب أن تكون مواد مشروع النظام ضمن نظام الاجراءات الجزائية وليست في نظام مستقل، وأن يكون من أبواب نظام الإجراءات الجزائية.

وبعد الاستماع إلى ملحوظات الأعضاء وآرائهم وافق المجلس على منح اللجنة مهلة من الوقت لإيضاح وجهة نظرها بشأن ما طرحه بعض الأعضاء من ملحوظات ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة إن شاء الله.

دمج الصندوق الخيري الاجتماعي مع بنك التنمية الاجتماعية لتشابه الدور والاختصاصات

الصندوق الخيري الاجتماعي
SOCIAL CHARITY FUND

اتفق عدد من أعضاء المجلس على ضرورة أن يعمل الصندوق الخيري الاجتماعي بفاعلية أكبر لتحقيق أهدافه وتقديم مزيد من الخدمات للفئات التي يستهدفها، وطرح الأعضاء أثناء مناقشة التقرير السنوي للصندوق عدة أفكار ومقترحات في تهدف إلى تطوير آداء الصندوق منها المطالبة بدمج الصندوق مع الهيئة العامة للأوقاف، أو مع بنك التنمية الاجتماعية.

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى في جلسته العادية السابعة من السنة الثانية للدورة السابعة التي عقدت يوم الثلاثاء ٨/٤/١٤٣٩هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله آل الشيخ التقرير السنوي للصندوق الخيري الاجتماعي للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ في ضوء تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب وتوصياتها التي قدمها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن محمد الفوزان.

أ.عبدالرحمن الراشد: تقرير الصندوق لم يتضمن قوائم مالية أو بيان بالمصروفات والإيرادات

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش لاحظ عضو المجلس الأستاذ عبدالرحمن الراشد في مداخلته أن التقرير السنوي للصندوق خلا من أي قوائم مالية، أو بيانات عن المصروفات والإيرادات، وتساءل عن أسباب عدم طلب اللجنة أثناء دراسة التقرير للقوائم المالية.

كما خلا التقرير –وفقاً للراشد – من أي بيانات وجداول زمنية تشير إلى بدء وانتهاء البرامج والمبادرات والمستهدف ونسب الإنجاز. وقال: إن التقرير لا يعطي معلومات تمكّن من قياس أداء الصندوق، فيحسن من اللجنة أن تستوفي هذه المعلومات.

أ.محمد العبد اللطيف يقترح دراسة ضم الصندوق إلى هيئة الأوقاف

من جانبه لاحظ عضو الشورى الأستاذ محمد العبداللطيف عجز الصندوق على الرغم من مرور سنوات

على إنشائه عن تحقيق أهدافه، مشيرًا إلى أن التقرير يوضح أن هناك ازدواجية في أعمال الصندوق مع أعمال الضمان الاجتماعي وبعض أعمال وزارة العمل والتنمة الاجتماعية.

واقترح العبداللطيف على اللجنة أن تضمن توصياتها توصية تطالب بدراسة ضم هذا الصندوق إلى الهيئة العامة للأوقاف.

د.عبدالإله ساعاتي يطالب الصندوق بخفض أعداد مستحقي الضمان من خلال تأهيلهم

أما عضو المجلس الدكتور عبد الإله ساعاتي فقد رأى أن دور الصندوق الخيري الاجتماعي لم يعد ملموسًا بالشكل المطلوب لعدم وجود استراتيجية واضحة له، مشددًا على أهمية أن يضع الصندوق استراتيجية واضحة مبنية على أسس علمية.

وطالب الصندوق بأن يعمل على تأهيل المحتاجين لكسب عيشهم وليس إقراضهم ماليًا، داعياً الصندوق إلى الإسهام في خفض أعداد مستحقي الضمان الاجتماعي من خلال تأهيلهم.

الأمير د.خالد آل سعود يرى دمج الصندوق مع بنك التنمية الاجتماعية

من جانبه وصف عضو المجلس الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود تقرير الصندوق الخيري الاجتماعي بأنه تقرير إعلامي، وليس تقرير أداء يمكن الحكم من خلاله على الصندوق، مشيراً إلى أن الصندوق يفتقد إلى بوصلة الاتجاه للعمل.

وأفاد أن تداخل الاختصاصات بين الصندوق وبنك التنمية الاجتماعية يوجب دمج الصندوق مع بنك التنمية الاجتماعية، وإعادة الهيكلة بما يضمن تغطية جميع الجوانب.

أ.ناصر النعيم: لاحاجة لفروع للصندوق في المناطق في عصر الانترنت

عضو المجلس الأستاذ ناصر النعيم لاحظ وجود لبس في موضوع خدمات الصندوق الخيري الاجتماعي، وبيَّن أن الصندوق لا يتعامل بشكل مباشر مع المواطنين المستفيدين من خدماته، وإنما من خلال مؤسسات وجمعيات خيرية تتواصل مع المركز الرئيسي بالرياض الذي يقوم بواجباته بأكمل وجه.

ولم يحبذ النعيم فكرة افتتاح فروع للصندوق في مناطق المملكة لأن ذلك سوف يكلف مبالغ كبيرة لا داعي لها في وقتنا الحاضر، فهذا عصر الإنترنت، ورأى أن الأفضل استثمار مبالغ فتح فروعٍ جديدة في مناطق المملكة، لتقديم الدعم للمؤسسات الخيرية التي أسهمت في توظيف أكثر من (١٠٦٠٠) شاب وفتاة من الأسر المحتاجة في عددٍ من الجهات الحكومية والقطاع الخاص .

منتجون
للمستثمرات من المنزل
MONTIJOON PRODUCERS EXHIBTION

عضو المجلس د. إبراهيم نحاس لـ « الشورى »:

من المهم إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر ومنحه حق المساءلة البرلمانية للوزراء

حوار: منصور العساف

في هذا العدد نستكمل بقية الحوار مع عضو مجلس الشورى الدكتور إبراهيم النحاس حيث تطرق الحوار إلى دور المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الإرهاب، ومكانتها السياسية والاقتصادية، كما تطرق الحوار إلى الدور الرقابي والتنظيمي لمجلس الشورى..

س- كيف ترى دور المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الإرهاب، ودورها السياسي والاقتصادي إقليمياً ودولياً؟

مجلس الشورى قريب من المجتمع من خلال أعضائه الذين يمثلون المجتمع الحقيقي

وفي مجال مكافحة ومحاربة التطرف والإرهاب عملت المملكة العربية السعودية وما زالت تعمل على توحيد جهود المجتمع الدولي في سبيل محاربة ومكافحة التطرف والإرهاب الذي دمّر المجتمعات وقتل الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ والمدنيين.

فالسياسة السعودية عملت على وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته في مواجهة ومكافحة التطرف والإرهاب، وأخذت زمام المبادرة في ذلك، ودعت لمؤتمرات دولية بهدف مناقشة أسباب التطرف وتوحيد الجهود لمكافحة الإرهاب أيضاً عملت السعودية على تأسيس المركز الدولي لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، وقدمت له دعماً مالياً كبيراً تجاوز مائة مليون دولار.

هذا العمل المتميز في مكافحة الإرهاب تقدم كثيراً وعلى جميع المستويات في عهد قائد الأمة الإسلامية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود فعلى المستوى الداخلي تقدم العمل الأمني كثيراً في مكافحة التطرف والإرهاب حتى تم القضاء على التنظيمات الإرهابية واجتثاث الفكر المتطرف الذي يسببه، وعلى المستوى الخارجي تمكنت المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز من توحيد التوجهات السياسية للدول الإسلامية في مجال مكافحة التطرف والإرهاب وعملت على تشكيل «التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب»، وهو تحالف عسكري، يضم إحدى وأربعين دولة إسلامية (٤١ دولة إسلامية) ويقع مقره في مدينة الرياض هذا التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب، الذي يقوده الأمير الشاب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، أصبح فعالاً بمجرد إعلان تشكيله، وقام بتنفيذ مناورات عسكرية مشتركة على أرض المملكة العربية السعودية في ربيع ٢٠١٦م ليعبر بشكل مباشر عن نجاح كبير للجهد وللعمل السياسي المحترف والمتقدم الذي قامت به القيادة السعودية في مجال مكافحة الإرهاب على المستويين الإسلامي والدولي متجاوزة بذلك المستويات التقليدية المعتادة.

هذه السياسة السعودية الحكيمة في مكافحة الإرهاب كان لها الأثر الإيجابي الكبير في تصحيح الصورة المغلوطة عن الدين الإسلامي الصحيح الذي تم تشويه

صورته النقية بسبب الممارسات والسلوكيات الشاذة التي قام بها الإرهابيون والمتطرفون الذين يرفعـون شعـارات إسلامية بهدف تبرير عملياتهم الإرهـابية. فالمملكة العربية السعوديـة أوضحـت وبيَّنت للعـالم أجمع بأن الدين الإسلامي بريء تماماً من هذه الممارسات والسـلوكيات الشـاذة؛ وبعيد كل البعد عن هذه التصرفـات غير الأخـلاقية والإنسانية وبأنها لا تمت ولا ترتبط بالدين الإسلامي الصحيح بأي شكل من الأشكال.

فمن خلال هذه النظرة الموجزة جداً يتضح بأن دور المملكة العربية السعودية في الملفات السياسية الإقليمية والدولية دور رئيسي يقوم على دعم الأمن والسلم والاستقرار ويطالب المجتمع الدولي بأن يقوم بمسؤولياته التي نصت عليها المواثيق والقرارات الدولية؛ وبأن تحترم سيادة الدول بعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ وبأن تحترم حقـوق الانسان كما نصت على ذلك الشرائع السماوية.

أما في الملـفات الاقتـصادية؛ فبصفة المملكة العربية السعودية دولة رئيسة في انتاج وتصدير مصادر الطاقة وخاصة النفط، فإن دورها الاقتصادي مؤثر جداً في الاقتـصادات الدولية والعالمية. هذا الدور العالمي الذي تقوم به السعودية أسهم بشكل كبير جداً في استقرار أسواق الطاقة الدولية؛ ولعب دوراً محورياً في استمرار النمو الاقتصادي عالمياً مما أسهم في استقرار المجتمعات. فالسعودية تعمل على أن تكون الفائدة الاقتصادية مشتركة يستفيد منها على السواء الدول المصـدرة والدول المستوردة. هذه النظرة الإيجابية التي تبنتها السعودية تعبر عن دور مسؤول وكبير تقوم به على المستوى الدولي والعالمي.

أما في الملفـات الاقتصـادية الأخـرى، فقد عمـلت المملـكة العربيـة السعودية من خلال عضويتها في مجموعة العشرين لأكبر اقتصادات العالم على تحـقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي عالمياً والإسهام في وضع الخطط الإيجابية التي تحقق التنمية والتطور والتقدم للدول النامية والمتقدمة.

كذلك عملت السعودية على تقديم الدعم المالي والاقتصادي للدول العربية والإسلامية من خلال أدواتها الاقتـصادية الرسـمية مثل الصناديق التنموية بمختلف مسمياتها ونشاطاتها، أو من خلال تقديم الدعم المباشر مالياً واقتصادياً حرصاً من السعودية على استقرار الدول العربية والإسلامية وحفظاً لكرامة شعـوبها.

كل ذلك عملته المملكة العربية السعودية من مبدأ العلاقات الأخوية العربية والإسلامية؛ ومن مبدأ إيمانها بالقيم والمبادئ الإسلاميـة الأصيلـة التي تحث على مساندة الأشقـاء والوقوف معهم في جميع الظروف.

هذا العمل المتواصل الذي قامت به الدولة السعودية في المجال الاقتصادي تقدم بشكل كبير جداً في عهد خـادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعـود (حفظه الله) الذي طرح رؤيـة حديثة ونوعيه بعيدة عن الأطروحات التقليدية، وفكر تنموي مبدع يتطلع للمستقبل ويهدف لبناء دولـة حديثـة متطورة ومتقدمة علمياً وتقنياً وتكنولوجياً. فهذه النظـرة الجديـدة والرؤيـة الحديثة، لتطوير اقتـصاد المملـكة العربية السعودية وجعـلها دولة من دول العـالم المتقدم، التي اعتمدها خادم الحـرمين الشـريفين الملك سلمان بن عبدالعـزيز (حفظه الله) تحت مسمى «رؤية ٢٠٣٠» كلّف بها الأمير الشاب صاحب السموم الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع لتنفيذها على أرض الواقع. لقد كان لهذه الرؤية التنموية الحديثة «رؤيـة ٢٠٣٠» دور كبيـر جداً في تغير التوجهات الاقتصادية الداخلية؛ وتغير النظرة الدولية لاقتـصاد السـعودية؛ ودور مباشر ومؤثر في الاقـتصاد الدولي. فهذه الرؤية سوف تسهم - بمشيئة الله - في تطوير وتنمية الاقتصاد السعودي وفي تنوع مصادره بعيداً عن مصدر الدخل الوحيد المتمثل في النفط. كذلك، وبشكل إيجابي، أسهمت هذه الرؤية في تغيير نظرة المجتمع الدولي المتطلع للاستثمار في المملكـة العربـية السعوديـة في «رؤية ٢٠٣٠» أسهمت خلال وقت قصير جداً في تهيئة البيـئة الاستثمارية والاقتصادية في المملكة العربيـة السعوديـة حتى أصبحت مطلباً لكبار المستثمرين الدوليين كما شاهدنا عندما تم طرح مشـروع «نيـوم» أو ما يعرف بـ«عصر جديد من الحداثة».

وبالإضـافة لهـذه الاعـمال المتـعددة في المجالات الاقتصـادية والاسـتثمارية، قام الأمـير الشـاب صـاحب السـمو الملكي الأمير محـمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد بعقد شراكات دوليـة مع الاقتصادات المتقدمة والصنـاعية حول العالم من خلال زيارات متعددة قام بها غرباً وشرقاً، أو من خلال استقبال الوفود الدولية التي تمثل أكبر الاقتـصادات والاسـتثمارات الدوليـة هذا المجهود الكـبير في المجـال الاقتصادي الذي قام به صاحـب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعـزيز أسهم بشكل مباشر وفعال في وضع المملكة العربية السعودية على الساحة العالمية اقتصادياً واستثمارياً.

س- نعود إلى المجال السياسي مرة أخرى؛ ونود أن تحدثنا عن مراحل الدبلوماسية السعودية عبر العقود منذ توحيد المملكة.

ج- لقد تطـورت وتقـدمت الدبلوماسية السعوديـة مع تطـور الدولـة وتقدم العمل الدبلوماسي. فمن مرحلة الحياة السياسية البسيطـة، إلى مرحـلة الحـياة السياسية المُعقدة، عملت الدبلوماسية السعودية على توسيـع الأدوات التي تستـخدمها وتطوير أساليبـها وتنويع مـصادرها. ومن مرحلة الاعتماد على السفارات في تمثيل الدولة، إلى مرحلة استخدام أدوات حديثة أخرى أسهمت في تطور العمل الدبلـوماسي وعملت على سرعة تحقيق أهدافه باستخدام التكنولوجيا الحديثة في المواصلات والاتصالات.

أما فيما يتعلق بتقدم العلاقات السعودية الدولية، فقد تشعبت تلك العلاقات وتنوعت لتشمل العلاقات الثنائية والدولية والمتعددة. فالعمل الدبلوماسي أسهم بشكل كبير في خدمة أهداف السياسة السعودية والعربية والإسلامية على جميع المستويات. كذلك تم توظيف الدبلوماسية البرلمانية من خلال مجلس الشورى الذي يسهم بشكل كبير في خدمة أهداف الدولة من خلال تواصله مع برلمانات دول العالم.

لجان الصداقة البرلمانية تحتاج إلى إعادة توزيع الدول بحسب مكانتها في المجتمع الدولي

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله) تقدم العمل الدبلوماسي كثيراً من خلال استخدام لغة مختلفة وأدوات متنوعة. فاللغة الدبلوماسية أصبحت أكثر مباشرة في تعريف التحديات وتسميتها بمسمياتها كما حدث عندما تم تسمية النظام السياسي الإيراني بأنه نظام عدواني ومُتطرف يدعم الإرهاب في المنطقة والعالم. فكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في «القمة العربية الإسلامية الأمريكية»، التي عقدت في مدينة الرياض في مايو ٢٠١٧م وحضرها أكثر من خمسين رئيس دولة بما فيهم الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، تضمنت مثل هذه الإشارات المباشرة. كذلك تصريحات الأمير الشاب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد تضمنت مثل هذه الإشارات ومنها أن النظام السياسي الإيراني نظام متطرف وإرهابي يدعم الفوضى بالمنطقة والعالم.

وفي جانب الأدوات الدبلوماسية المستخدمة في مجال السياسة الخارجية، شهدنا تغيراً في ذلك باستخدام الأداة العسكرية بهدف دعم الأمن والسلم والاستقرار في دولة اليمن الشقيق. فخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمر ببدء «عملية عاصفة الحزم» تحت قيادة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع لدعم الحكومة الشرعية في اليمن ولرفع الظلم عن شعب اليمن الشقيق الذي تسببت به مليشيات «جماعة الحوثي» المتطرفة والإرهابية.

مجلس الشورى

س- برأيك كيف ننمي ثقافة الممارسة البرلمانية في المدارس؟

ج - تنمية الثقافة البرلمانية تبدأ من مراحل التعليم الأولية بتدريب التلاميذ على ثقافة قبول الاختلاف واحترام حرية الرأي الآخر سواءً اتفق معه أم لم يتفق معه. ففي مراحل الدراسة الأولية تستطيع التأثير الإيجابي أو السلبي على التلاميذ؛ لأنهم يتلقون المعلومة بشكل مباشر ويقبلونها من غير تساؤلات. وبالإضافة لتنمية ثقافة الحوار وقبول الاختلاف، من الأهمية تنمية الثقافة البرلمانية من خلال النشاطات اللاصفية؛ وطرح برامج متعددة مثل برامج لمحاكاة العمل البرلماني الذي من شأنه أن يعمل على تنمية ثقافة العمل البرلماني بالممارسة وليس فقط بالحديث الإيجابي عنه.

ومن جهة أخرى يجب أن لا نغفل دور وسائل الإعلام وأهميتها في تنمية الثقافة البرلمانية. فوسائل الإعلام بمختلف مستوياتها وفروعها تستطيع تنمية روح الثقافة البرلمانية من خلال البرامج التي تطرحها والنقاشات التي تثيرها وتعرضها. فإذا كان الطرح متزن والنقاش هادف يظهر فيه الاحترام المتبادل لمختلف التوجهات والآراء الفكرية، فإنه سوف يسهم في تنمية الثقافة البرلمانية. أما إذا كان الطرح السائد في وسائل الإعلام يتصف بالانفعال والتوتر والتشكيك وحدة النقاش والتعدي على الآخر والانتصار للذات، فإن الثقافة البرلمانية لن تتقدم ولن تجد لها أرضية إيجابية تنمو بها ولن تكون مقبولة من غالبية افراد المجتمع.

خلاصة القول: إن تنمية ثقافة الممارسة البرلمانية عمل طويل وشاق يحتاج لصبر وجهد متواصل وجاد على جميع المستويات التعليمية والإعلامية والاجتماعية، ولعل التعليم في المراحل الأولية يأتي ابتداءً.

س- هل ترى أن من مهام مجلس الشورى ضرورة التثقيف بلوائحه وأنظمته؟

ج- قد يتحمل مجلس الشورى جزءًا في هذا الجانب لتثقيف الرأي العام وتوضيح نظامه الأساسي الذي قد لا يكون واضحًا ومفهومًا لدى الغالبية من أفراد المجتمع. فالمجلس بما يملك من إمكانات وكفاءات مؤهلة علمياً وفكريا وإدارياً بإمكانه عرض ما يشاء؛ وتوضيح كل ما يتعلق به بالشكل والأسلوب الذي يمكّن الرأي العام من معرفة طريقة عمل المجلس والأليات التي يقوم عليها.

وبالإضافة لدور المجلس في التثقيف، فإن وسائل الإعلام المختلفة تتحمل مسؤولية في تثقيف الرأي العام؛ وتوضيح نظام المجلس وطريقة عمله والآليات التي يقوم عليها.

س- في دورته الحالية ودوراته القادمة، كيف - برأيك - سيتعامل مجلس الشورى مع الملفات الأكثر سخونة والمتمثلة في ثالوث المطالب الملحة (العلاج، الإسكان، البطالة)؟

ج- تعامل المجلس مع قضايا المجتمع الأكثر الحاحاً لن يتعدى الدور الذي حدده

نظام ولوائـح المجلس التي حـددت عمله في الاطلاع على التقـارير السنوية للوزارات المعنية ومناقشتها ورفع التوصـيات التي من شأنها تحسين أداء الأجـهزة المعنـية. فهذه القضايا الاجتماعـية الملحـة ترتبط بعمل وأداء وزارات محددة مثل وزارات الصـحة والإسكان والعمل والشؤون الاجتماعية. فهذه الجهات الحكوميـة تعـمل كل ما في وسعها لمعالجة هذه القضايا؛ ومن ثم ترفع تقاريرها السنوية التي توضح أدائها لتصل بعد ذلك إلى مجلس الشـورى بالطـرق التي حددها النظام ليطـلع عليـها ويدرسها ويناقشها ويوصي بما يراه منـاسباً لتطـوير أداء تلك الأجهزة الحكومـية بما يحقـق الهدف الذي يخدم الصالح العـام لذلك من الأهـمية أن يعرف الرأي العام الدور الحقـيقي للمجلس كما جاء في نظامه فنظام المجلس لا يتيح له حق مساءلة الوزراء ولا حق التشـريع؛ وإنما يقتصر دوره على دراسـة ومناقشة التقارير واتخاذ القرارات التي تخدم المصلحة العامة؛ وتسهم في تحسين أداء الأجـهزة الحكومية. ومجلس الشورى يعمل كل ما يمكـن أن يعمله من خلال القرارات التي يرفعها لمقام خادم الحرمين الشريفين بهـدف معالجة القضايا الاجتماعية الملحة التي تهدف لخدمة المواطن والوطن على أكمل وجه.

س- ما هي المقترحـات والآليات التي ترى أن الأخذ بها سـوف يسـاعد على تحسين وتطوير عمل المجلس؟

ج- بكل صدق وأمـانه أستطـيع القول: إن مجلس الشـورى يعمل بشـكل عالٍ من الاحترافية على جميع المستـويات، لذلك لا يمكن توجيه اللوم لعمل المجـلس أو التحدث عن مدى فعاليته؛ فمن ينظر لتاريخ المجلس منذ إنشائه يدرك بأنه أسهم إسهامات كبيرة جداً في خدمة الوطن والمواطن في الحدود التي كفلها له نظامه.

أما إذا كـان الحديث عن مـدى رضى المجتمع عن عمل المجلس، فإن المسألة تتعلق بمحورين. المحور الأول يتعلق بأهمية تثقيف الرأي العام بنظام المجلس وحدود صلاحياته التي كفلها نظامه، وهذه تحـتاج آلية عمل مختلفة ونوعيـة أما المحور الثـاني فيـتعلق بأهمية تعريـف الرأي العـام بالإسـهامات الكبيرة التي قام بها المجلس في سبيل تحسين أداء جميـع الأجـهزة الحكـومية من خلال دراسة ومناقشة تقاريرهـا السنـوية بشكل دقيق والرفـع بالقرارات التي يتوصل إليها. وهنا يقع العبء على المجلس في التواصل مع وسائل الاعـلام وعـرض إسـهامات المجلس خلال فترة محددة لكي يطلع المجتمع على ما قام به المجلس من عمل.

ولكن من الأهمية إعادة التأكيد على أنه لا يمكن توجيه النقد لأداء وعمل مجلس الشورى بوضعه الراهن لأن نظامه حـدد صلاحياته التي يمارسها بشكل فـعال في وقته الحالي. أما أن يُطلب من مجلس الشـورى أكثر من الصلاحيات التي كفلها له نظامه، فهذا غير ممكن لأنه سوف يعتبر متجاوزًا لصلاحياته التي حددها نظامه الأساسي.

س- بعد إقـرار لجـنة لحقـوق الإنسان والهيئات الرقابية دأب المجلـس إلى إنشاء إدارة لشؤون المناطق، وأخرى لرصد الآراء، وإدارة للتواصـل المجتمعي من خـلال هذا الحراك الإداري كيف ترى انفتاح المجلس على المجتـمع، وما مـدى حجـم مشاركة المواطن في قرارات المجلس؟

ج- لعل هذا الحـراك الإداري من أهم الأعـمال المسانـدة التي قـام بها المجلس. فالـتواصل مع المجتـمع ومعـرفة توجهاته ورغباته ومطالـبه تسـهم بشكل أو بآخر في إثراء المناقشـات والمداخـلات تحت قبة المجلس؛ وتساعـد في صياغة القرارات التي تصدر عن المجلـس وتسـهم في تُحسن أداء الأجهـزة الحكوميـة، وفي نفس الوقت تُلبي رغبة المواطـن المتطـلع للحصول على أفضل وأحسن الخدمـات التي من أجلها تم إنشاء تلك المؤسسات الحكومية.

هذا الدور الإداري الذي قـام به المجـلس في الانفتاح على المجتمع يعتبر دوراً إيجابياً من المجلس تجاه المجتمع ومهم لتحسين أداء وعمل المجلس وتقاربـه مع قـضايا المجـتمع الحقيقي، وهـذا يمكـن تلمـسه على أرض الواقع، وعلى الرغـم من ذلك إلا أن المجتمع ما زال يتطلع لدور أكبر من المجلس وهذا أمر صحي ومتوقع فالمواطن يتطلع دائما لتحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة ويطمح لرؤية مجتمعة في تطور ونمو مستمر.

وإذا كان المجلس قريب من المجتمع من خلال الإدارات المستحدثة، فإنه من الأهمية الإشارة إلى أن المجلس وخلال تاريخه لم يكن بعيداً عن المجتمع حتى قبل إنشاء إدارات للتواصـل المجتمعي فالمجـلس قـريب من المجتمع من خـلال أعـضائه الذين يمثلون المجتـمع الحقـيقي بمختـلف مسـتوياتـه الاجـماعية ومناطقة الإدارية.

فأعضاء المجلس هم أبناء المجتمع الذين يتحدثون باسمـه؛ ويتطلعون لتنميته وتطويره وتحسـين الخدمـات الصـحية والتعليمية والاجتماعية التي تقدمها الأجهزة الحكومية المختلفـة هـذا هـو واقـع الحال إذا نظرنا بحياديـة، ولـكن نظراً لعدم معرفة نسبة كبيرة من الرأي العـام بصلاحيات المجلس كما حددها نظامه الأسـاسي، فإن التوقعات تأتي أعلى بكثير من الصلاحيات التي يمكن للمجلس العمل من خلالها.

وعلى الرغـم من ذلك فـإن مشـاركة المواطنين في قرارات المجلس يمكن أن تتم من خلال التواصل مع المجلس عن طريق الإدارات المعنية لإيصال أفكارهم واهتماماتهم، أو من خلال أعضاء المجلس الذين يستطيعون طرح تلك الأفكـار والتساؤلات المجتمعية من خلال الأليات التي كفلها نظامـه فالمـواطن يستطيع أن يسهم بشكل غير مباشر بما يصدره المجلس من قرارات تهدف لخدمة المصلحة العامة.

رأيك في: مناقشة الوزراء تحت القبة:

أعتقد أن مجرد مناقشة الوزراء تحت قبة مجلس الشورى بنظامه الحالي أمر إيجابي، ولكنه غير كافٍ، فالمجلس في وضعه الحالي لا يملك أكثر من المناقشة وطرح التساؤلات ومن ثم الاستماع لتعليقات الوزراء والرد على تساؤلات الأعضاء. وعلى الرغم من أهميه هذا الدور، إلا أنه يعتبر دوراً غير كافياً.

فإذا ما أردنا أن يكون للمجلس دوراً أكبر في مناقشة الوزراء وتوجيه التساؤلات حول أدائهم الحكومي ومعرفة خططهم التنموية والتطويرية كلاً في مجاله، فإنه من الأهمية إعطاء المجلس صلاحيات أكبر ومنحه حق المساءلة البرلمانية للوزراء؛ وتقييم أدائهم ومناقشتهم بشكل دقيق عن خططهم المستقبلية. فالمجلس بما يملك من خبرات متنوعة وقدرات فكرية متميزة يستطيع أن يكون أكثر فعالية إذا تم منحه صلاحيات أكبر بالطرق النظامية. أما في وضعه الحالي فالمجلس لا يملك أكثر مما يملك ولا يستطيع أن يقدم أكثر مما قدم في هذا الجانب.

دور لجان الصداقة البرلمانية:

لجان الصداقة يمكن الحديث عنها في محورين. المحور الأول يتعلق بأهمية وجودها كلجان صداقة تتواصل مع برلمانات مختلفة حول العالم؛ وتعمل بشكل فعال لتوضيح الكثير من المسائل وإيصال صوت الوطن للبرلمانات الأخرى حول العالم.

أما المحور الثاني فيتعلق بآلية توزيع الدول على لجان الصداقة والتي تحتاج إلى إعادة نظر لزيادة فعالية أداءها. فتشكيل لجان الصداقة يحتاج إلى إعادة توزيع الدول بحسب مكانتها وميزانها في المجتمع الدولي؛ ونظمها السياسية وتكويناتها الاجتماعية. فالدول تختلف باختلاف توجهاتها الأيدلوجية وأنظمتها السياسية وقدراتها الاقتصادية وتركيبتها المجتمعية. كذلك فإن عدد لجان الصداقة الحالي يحتاج إلى زيادة في عددها إذا تم إعادة توزيع الدول على اللجان مع تقليص عدد أعضاء كل لجنة. فالمجلس لديه عدد كبير من الأعضاء الذين يملكون الخبرة والكفاءة لتمثيله خير تمثيل أمام برلمانات دول العالم ويسعون لتقديم كل ما لديهم من خبرات في سبيل خدمة المصلحة العامة.

وبشكل عام يمكن القول: إن مجرد وجود لجان للصداقة البرلمانية أمر إيجابي لمجلس الشورى، ولكن هذه الإيجابية يمكن زيادة فعاليتها وتحسين دورها. فالتطوير مطلوب بما يتناسب مع التقدم والتطور والتحديث القائم داخلياً وخارجياً.

نظام جلسات المجلس الحالي

أعتقد أن نظام جلسات المجلس الحالي يتماشى مع ما حدده نظام المجلس الذي حدد آلية عمل المجلس وطريقة المناقشة وطرح التساؤلات والتوصيات. لذلك أعتقد أنه لا يمكن الاجتهاد على ما هو قائم إلا إذا تغير نظام المجلس وتم منحه صلاحيات أخرى، عندها يمكن التحدث عن نظام جلسات المجلس.

مناقشة قضايا الشأن العام

حقيقة لا أعتقد أن مناقشة قضايا الشأن العام أضاف لعمل المجلس أو أسهم في حل مشاكل المجتمع أو عبر عن تطلعات غالبية الرأي العام. وبالتالي أرى بأن العمل في الحدود التي يمكن من خلالها الإسهام في تطوير الأجهزة الحكومية من خلال مناقشة تقاريرها وطرح التوصيات التي من شأنها تطوير أداء تلك الأجهزة وتحسين أدائها أفضل بكثير من مناقشة قضايا الشأن العام التي لا يتعدى دورها وقت طرحها تحت قبة المجلس.

فللمجلس نظام واضح يحدد آلية عمله التي من خلالها يمكن لأي عضو أن يطرح ما شاء من أفكار وتساؤلات تسهم بشكل مباشر في تطوير وتنمية المجتمع وتساعد الأجهزة الحكومية في تحسين أدائها وطريقة عملها.

شكر وعرفان لقيادتنا حفظهم الله

إن ما تشهده الدولة في عهد الخير والنماء عهد التقدم والتطور والتحديث عهد قائد الأمة الإسلامية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود يدعونا كمواطنين سعوديين للفخر والتفاخر بقائدنا الذي يعمل كل ما يستطيع ويبذل كل ما يملك في سبيل تقدم ورُقي دولتنا الغالية في جميع المجالات وعلى كل المستويات. إن ما تشهده المملكة العربية السعودية من مكانة سياسة واقتصادية واجتماعية متقدمة بين الأمم أمر يدعونا لمواصلة العمل وبذل المزيد من الجهد لنلبي تطلعات قائد دولتنا حفظه الله.

كما أن ما يقوم به عضيد الملك وولي عهده ونائبه ووزير دفاعه، الأمير الشاب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، من جهد كبير ومتواصل في سبيل تحقيق تطلعات وتنفيذ توجيهات قائدنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز يدعونا للتفاخر به أمام العالم أجمع.

فهذا الأمير الشاب ولي العهد يعمل ليلاً ونهاراً بدون كلل أو ملل في سبيل توفير أفضل سبل الرفاه والراحة للمواطنين في الداخل والخارج، ويسعى من أجل الارتقاء بمكانة المملكة العربية السعودية في المجتمع الدولي. إن ما يتطلع سمو ولي العهد لتحقيقه على أرض الواقع يصب في خدمة الوطن وتقدمه ورفاهية المواطن على جميع المستويات.

إن هذا الجهد المتواصل الذي يقوم به سمو ولي العهد في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والعسكرية والأمنية والتعليمية والفكرية والاجتماعية والإنسانية من شأنه أن يجعل المملكة العربية السعودية؛ في المستقبل المنظور؛ دولة من دول العالم المتطور والمتقدم، وفي ذلك كله تلتقي تطلعات وطموحات القيادة مع تطلعات وطموحات شعب المملكة العربية السعودية المؤيد والمؤازر لقيادته والمساند لها والداعم لتوجهاتها والمساهم بكل فعالية في تنفيذ الخطط التنموية والتطويرية والتحديثية لدولته.

وثيقة مكافحة التطرف والإرهاب

عبدالله السعدون
عضو مجلس الشورى

ميزة هذه الوثيقة أنها تتعامل مع جذور التطرف والإرهاب وتبين تأثيراته الآنية والمستقبلية، وتعمل على إيجاد واقع عربي جديد يواجه تحديات الحاضر ويحمي الأجيال القادمة..

في كل مرة تقع عملية إرهابية في أي منطقة من العالم يضع المسلم يده على قلبه ويدعو الله ألا يكون الفاعل مسلماً، فمنذ قيام القاعدة وما تفرع منها من تنظيمات كداعش والمسلمون يتصدرون نشرات الأخبار في معظم العمليات الإرهابية سواء كفاعلين أو ضحايا. واليوم لا يخلو بلد عربي من آثار التطرف والإرهاب وهو ما دعا البرلمان العربي في اجتماعه الثالث قبل أيام وبحضور رؤساء البرلمانات والمجالس العربية إلى إصدار مشروع وثيقة عربية شاملة لمكافحة التطرف والإرهاب ستعرض فيما بعد على مؤتمر القمة الذي سيعقد في الرياض الشهر القادم.

ميزة هذه الوثيقة أنها تتعامل مع جذور التطرف والإرهاب وتبين تأثيراته الآنية والمستقبلية، وتعمل على إيجاد واقع عربي جديد يواجه تحديات الحاضر ويحمي الأجيال القادمة من خلال تضافر جهود الدول العربية على المستوى الشعبي والحكومات، والبحث عن جذور المشكلة والتعامل معها في أبعادها التربوية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والاقتصادية والسياسية إضافة إلى التعامل معها أمنياً.

وللوثيقة أهداف كثيرة من أهمها توحيد جهود الدول العربية ضد كل أشكال الإرهاب والعمل على اجتثاثه من جذوره، وهذا يتطلب عملاً جماعياً فهو داء ينتقل من بلد عربي لآخر خصوصاً مع توفر وسائل التقنية والأطماع الخارجية. ومن أهداف الوثيقة التصدي لكل أنواع الطائفية والمذهبية وتحديد الدول التي تروج للمذهبية ووضع حد لتجاوزاتها، مع العمل على نشر التسامح وثقافة الحوار البناء بين مختلف الدول والأديان وتعزيز هذه القيم بكل الوسائل التربوية والتعليمية الإعلامية.

ومن أهداف الوثيقة إنهاء الخلافات العربية - العربية عن طريق التفاوض وتقريب وجهات النظر مع التركيز على التعاون الاقتصادي والتكامل، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في كل دولة.

ومن أهم أهدافها دعم العمل العربي المشترك لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات بين الدول العربية وهذه الأنشطة تستخدم لتمويل الإرهاب من قبل المنظمات والدول الراعية له.

مكافحة التطرف والإرهاب تواجهها تحديات كثيرة من أهمها ما يقوم به العدو الإسرائيلي من أعمال تثير الرأي العام العربي والإسلامي وتواجد أعذار تستخدمها المنظمات الإرهابية ذريعة لتجنيد المزيد من المتعاطفين مع القضية الفلسطينية، إضافة إلى تطور التقنية والتي سهلت وسائل الاتصال بين المجموعات الإرهابية، ولا ننسى التدخل الإيراني وإذكائه للطائفية والمذهبية، وقد تركزت أهم تدابير المكافحة على المحاور الآتية:

أولاً. العمل على إنهاء الخلافات العربية - العربية وتصفية الأجواء من الاحتقان وإيجاد الحلول التوافقية للأزمات الموجودة بما يفوت الفرصة على المنظمات الإرهابية والدول الراعية لها، ومن المهم إيقاف الحملات الإعلامية التي تعمق الخلاف، والبحث بدلاً من ذلك عن قواسم مشتركة وتغليب الحوار والتوافق وصولاً إلى حلول ترضي جميع الأطراف المتنازعة.

ثانياً. الفقر هو الحاضن لكثير من أمراض المجتمع ومن خلاله تنشط المنظمات الإرهابية في بث سمومها، ولا سبيل للقضاء عليه إلا بالنهوض بالاقتصاد وتحقيق العيش الكريم من خلال وجود تكامل بين الدول العربية وإزالة العوائق التي تحول دون زيادة التبادل التجاري مع التركيز على التنمية الاجتماعية ومكافحة الفساد الإداري والمالي والوساطة والمحسوبية التي تولد مشاعر الاحتقان وتهدر الموارد، وجعل الاقتصاد بنداً دائماً في أعمال القمم العربية، ومساعدة الدول الأقل نمواً وإنجاز مشروعات عربية مشتركة تبنى على الربح للطرفين حتى يستمر التعاون، مع التركيز على تقليل نسب البطالة التي تعد من أهم أسباب الفقر.

ثالثاً. العمل على نشر ثقافة الوسطية والاعتدال وبث روح التسامح ونبذ التطرف والعنف، ويعد التعليم ركيزة أساسية لتحصين المجتمعات العربية من آفة التطرف والإرهاب، وضرورة سرعة الانتقال من التلقين إلى مساعدة النشء على التفكير الناقد والتحليل وزرع القيم الروحية والأخلاقية وهذا يتطلب مراجعة المناهج في كافة المراحل التعليمية بصفة مستمرة والتأكد من خلوها من كل مظاهر الكره والإقصاء والتعصب والغلو والتطرف والعنف والتكفير وكل ما يؤجج الطائفية داخل المجتمع، ومن المهم حسن اختيار المعلمين وحسن تدريبهم ومتابعة سلوكهم وإبعاد كل من قد يجنح إلى الفكر المتطرف، مع التركيز على مواءمة مخرجات مؤسسات التعليم لاحتياجات سوق العمل.

البرلمان العربي أصبح منبراً لصوت المواطن العربي ورغم عمره القصير إلا أنه أثبت أنه من أهم أذرع الجامعة العربية لخدمة المواطن العربي وتحقيق طموحاته في العيش الكريم.

الإعاقات من الاستثناء إلى المساواة

إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدكتور/ أحمد بن صالح السيف
عضو مجلس الشورى
عضو لجنة خبراء الأمم المتحدة
المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

من الأمور المقررة دستورياً أن البرلماني عضو أساس في صناعة التشريعات والمراقبة على أداء السلطة التنفيذية وتقييم السياسات العامة للدولة، واجبه أن يمثّل الأمة بأمانة وإخلاص وأن يصون ثقة المواطنين فيه. عمل البرلماني يتطلب منه العلم بالواقع ومتغيراته وكذلك العلم بالقوانين وتداخلاتها حتى يتسنى له إعطاء الحلول، إذ لا يمكن أن يكون النائب البرلماني مشرعاً ناجحاً ما لم يكن عارفاً بتركيبة المواطنين وتنوعهم سابراً لمشكلاتهم والمستجد والمتغير في قضاياهم، وأن يكون أيضاً متواصلاً والمواطنين ومصغياً لهم وناقلاً لحاجاتهم وآمالهم الى ساحة العمل التشريعي والرقابي.

دليل البرلمانيين بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري المرتبط بها...

من هنا جاءت أهمية هذا الدليل للبرلمانيين للتعريف بالمتغير المعاصر في قضايا حقوق الإعاقة ونُهُجها والذي تمثله الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

ولما كان التصديق على الاتفاقيات الدولية ملزماً للدولة المصادقة عليها، ولها حكم القانون المحلي، وحتمية استصحابها عند ترسية التشريعات الوطنية والاحتكام إليها عند النزاعات ذات الاختصاص لذا كان من الأجدى أن يلم أعضاء البرلمانات بتنوع تخصصاتهم بالاتفاقية وتاريخها، وما احتوته من مبادئ ومفاهيم وحقوق شاملة للنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية وغيرها لكي تكون حاضرة عند توليد التشريعات في كافة المجالات.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ما هي إلا حقوق الإنسان ذاته، غير أن الأشخاص ذوي الإعاقة ظلوا وما زالوا من أكثر الناس تهميشاً في مجتمعاتهم، ومعظمهم قد حرموا من الفرص التي تمكنهم من أن يعيشوا باستقلالية. دائماً ما يمنحون شيئاً من حقوقهم بصورة الشفقة والإحسان على أساس أنها عطايا اجتماعية لا حقوقاً أساسية. وقد حدث في السنوات الأخيرة ونتيجة للضغوط التي بذلتها وتبذلها جمعيات الإعاقة، من خلال حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العالمية إدراك متزايد من لدن المجتمعات لكون حرمان حوالي ٧٠٠ مليون فرد في العالم من حقوقهم الأساسية لم يعد مقبولاً.

وعليه كانت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استجابة من المجتمع الدولي، إذ فتحت أفاقاً جديدة، فقد كانت المفاوضات بشأنها أسرع مفاوضات تجري بشأن معاهدة لحقوق الإنسان في التاريخ، وأول معاهدة لحقوق الإنسان تعقد في القرن الواحد والعشرين، اشترك في مفاوضاتها المجتمع المدني والحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة.

تضّمن الاتفاقية تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الآخرون. وهي تشمل مجالات كثيرة تَعرّض فيها الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التمييز ضدهم على أساس إعاقتهم من بينها الوصول إلى العدالة، والأهلية القانونية، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، والتعليم والتوظيف والحرية من التعذيب والاستغلال والعنف بالإضافة إلى حرية الحركة. وبموجب البروتوكول الاختياري يستطيع الأفراد المواطنون في الدول الأطراف في البروتوكول الذين يدّعون انتهاك حقوقهم ويستنفذون سبل الانصاف الوطنية، أن يلتمسوا الانصاف من هيئة دولية مستقلة.

ثمة نظرة تحكي أن الاتفاقية جاءت متأخرة عن موعد استحقاقها، فقد مضى أكثر من ٢٥ عاماً منذ لفتت السنة الدولية للمعوقين في عام ١٩٨١م انتباه العالم للقضايا التي تؤثر في الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي غضون هذه الأعوام تحركت مجتمعات كثيرة، مبتعدة عن اعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة أشخاصاً يعتمدون على عطف الآخرين، بالاعتراف بأن المجتمع نفسه هو الذي يسبب إعاقتهم. وقد جسدت الاتفاقية هذه التغيرات في المواقف، وهي تشكل خطوة نحو تغيير مفهوم الإعاقة وضمان اعتراف المجتمعات بأنه يجب أن تتاح لجميع الناس الفرصة لتحقيق إمكانياتهم كاملة.

هذه الدليل يعد نتيجة تعاون بين إدارة الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، والاتحاد البرلماني الدولي.

حقيقةً أن للبرلمانات والبرلمانيين دور أساس يؤدونه في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. يهدف هذا الدليل إلى مساعدة البرلمانيين وغيرهم في جهودهم الرامية إلى تحقيق الاتفاقية لكي يتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق الانتقال من الاستبعاد إلى المساواة. إذ يسعى هذا الدليل إلى رفع مستوى الوعي بالاتفاقية وأحكامها، والتشجيع على تقدير المسائل التي تهم ذوي الإعاقة، ومساعدة البرلمانات على فهم الآليات والأطر اللازمة لترجمة الاتفاقية إلى ممارسة. وإذ يقدم هذا الدليل أمثلة ونظرات ثاقبة هدفه أن يكون أداة مفيدة للبرلمانيين في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يحتوي هذا الدليل على مقدمة وسبعة فصول وملحقين يشتملان نص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

في فصل الدليل الابتدائي تناول من خلال نظرة عامة إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: الأسباب الموجبة لهذه الاتفاقية، ومحور تركيز الاتفاقية، والسبب والحاجة إلى الاتفاقية، والحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، إضافة إلى العلاقة بين الإعاقة والتنمية. والتي يدور محورها كون أكثر من ٦٥٠ مليون شخص في العالم يعيشون مع إعاقات وإذا ما أضيف إلى هذا العدد أسرهم يصبح عدداً هائلاً يعيشون على هامش المجتمع محرومين من حقوقهم الأساسية. لذا فهم أكبر أقلية في العالم وأكثرهم حرماناً. إذ يقدر أن ٢٠ في المائة من أفقر الناس في

من الاستثناء إلى المساواة

إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

دليل للبرلمانيين بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري المرتبط بها

الأمم المتحدة
الأمم المتحدة
المفوضية السامية لحقوق الإنسان
1889
الاتحاد البرلماني الدولي

العالم هم من الأشخاص ذوي الإعاقة، و٩٨ في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان النامية لا يدخلون المدرسة. بالإضافة إلى أن الإعاقة ترتبط بالفقر والأمية وسوء التغذية وانخفاض نسب التطعيم ضد الأمراض.

أما الفصل الثاني من هذا الدليل فقد تناول الاتفاقية بالتفصيل؛ كالتطورات التاريخية التي أدت إلى اتفاقية جديدة مع وجود اتفاقيات حقوق الإنسان، إذ تناولت الأمم المتحدة مسألة حقوق الإنسان والإعاقة عدة مرات قبل التفاوض بشأن هذه الاتفاقية واعتمادها.

السوابق القانونية الرئيسة للاتفاقية الشرعة الدولية لحقوق الإنسان:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الصكوك الأخرى للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية التي تتناول حقوق الإنسان والإعاقة على وجه التحديد:

إعلان حقوق الأشخاص المتخلفين عقلياً (١٩٧١).

إعلان حقوق الأشخاص المعوقين (١٩٧٥).

برنامج العمل العالمي المتعلق بحقوق المعوقين (١٩٨٢).

اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتأهيل المهني للمعوقين وتوظيفهم (١٩٨٣).

مبادئ تالين التوجيهية للعمل المتعلق بتنمية الموارد البشرية في ميدان الإعاقة (١٩٩٠).

مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية (١٩٩١).

القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين (١٩٩٣).

نظرة سريعة على الاتفاقية

تفتتح الاتفاقية ببيان الغرض منها، حيث تنص (المادة الأولى) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن الغرض من الاتفاقية هو «تعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة».

أما نطاق الاتفاقية فهو تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية. وتدعو إلى عدم التمييز في المعاملة والمساواة في إمكانيات وصول ذوي الإعاقة إلى العدالة في معاملة المحاكم والشرطة لهم، وحماية حقوقهم في التعليم، وفي الحماية الصحية، وفي أماكن العمل، وفي حياة الأسرة وفي الأنشطة الثقافية والرياضية، وعندما يشاركون في الحياة السياسية والعامة، وتضمن الاتفاقية الاعتراف بجميع الأشخاص ذوي الإعاقة أمام القانون. وتحظر الاتفاقية التعذيب والاستغلال والعنف والاعتداء، وتحمي حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحريتهم وأمنهم، وحريتهم في الحركة والتعبير، واحترام خصوصيتهم.

مفهوم الإعاقة

لا تعرّف الاتفاقية كلمة «الإعاقة» تعريفاً محدداً؛ إلا أن ديباجة الاتفاقية تعترف بأن «الإعاقة» مفهوم تطوري. ولا تعرّف الاتفاقية «الأشخاص ذوي الإعاقة» أيضاً، بيد أن المعاهدة أشارت إلى أن هذا المصطلح يشمل كل من يعانون من اعتلالات طويلة الأجل، بدنية أو عقلية، أو ذهنية، أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف العوائق من المشاركة بصورة كاملة وفعّالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين (المادة الأولى).

جدير بالذكر، إن الاعتراف بأن الإعاقة مفهوم تطوري يعترف بأن المجتمع والآراء داخل المجتمع غير ساكنة. وبناء على ذلك، لا تفرض الاتفاقية وجهة نظر واحدة بشأن الإعاقة، وإنما تفترض نهجاً ديناميكياً يسمح بإدخال تعديلات على مر الزمن داخل أوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة.

المبادئ والحقوق الوارد تعدادها في الاتفاقية

تقدم المبادئ العامة في الاتفاقية توجيهات للدول والجهات الفاعلة بشأن تفسير الاتفاقية وتنفيذها المبادئ الآتية:

احترام كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة

المتأصلة واستقلالهم الذاتي، بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلالهم.

عدم التمييز.

كفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وشمولهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع.

احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية.

تكافؤ الفرص.

إمكانية الوصول.

المساواة بين الرجل والمرأة.

احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم.

الحقوق

حقوق الإنسان إجمالاً هي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ تنطبق عليهم الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المذكورة تحديداً في اتفاقيات حقوق الإنسان، إلا أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تركّز علاوة على ذلك على التدابير التي يجب على الدول أن تتخذها لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بهذه الحقوق على قدم المساواة مع الآخرين، كما تتناول الاتفاقية أيضاً الحقوق المحددة للنساء والأطفال من ذوي الإعاقة، ومجالات يكون العمل الحكومي فيها مطلوباً، مثل جمع البيانات، وإذكاء الوعي، وتيسير الوصول الشامل والتعاون الدولي.

الحقوق الواردة في الاتفاقية تحديداً هي: المساواة أمام القانون دون تمييز – حق الفرد في الحياة والحرية والأمن – الاعتراف بالفرد أمام القانون على قدم المساواة والأهلية القانونية – عدم التعرض للتعذيب – عدم التعرض للاستغلال، العنف والاعتداء – الحق في احترام السلامة البدنية والعقلية – حرية الحركة والجنسية – الحق في العيش في المجتمع – حرية التعبير والرأي – احترام الخصوصيات – احترام البيت والأسرة – الحق في التعليم – الحق في الصحة – الحق في العمل – الحق في مستوى معيشي لائق – الحق في المشاركة في الحياة السياسية والعامة – الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.

بالإضافة إلى ذلك، تعترف الاتفاقية بأن أشخاصاً معيّنين يتعرضون للتمييز لا على أساس الإعاقة فقط، وإنما على أساس نوع الجنس، السن، والأصل العرقي، وأسباب أخرى.

وعليه تحتوي الاتفاقية على مادتين مكرستين لأفراد محددين هم: النساء ذوات الإعاقة، والأطفال ذوو الإعاقة.

تعين الاتفاقية مجالات محددة لتدابير تتخذها الدول، إذ أن إنشاء حق لا يعني بالضرورة ضمان إعمال ذلك الحق. لذلك تلزم الاتفاقية الدول الأطراف بإيجاد بيئة تمكينية ملائمة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع تمتعاً تاماً بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين وتتصل هذه الأحكام بما يلي: إذكاء الوعي، إمكانية الوصول، وحالات الخطر والطوارئ الإنسانية، وإمكانية اللجوء للقضاء، والتنقل الشخصي، التأهيل وإعادة التأهيل، وجمع الإحصاءات والبيانات.

التعاون الدولي:

يعد التعاون الدولي وسيلة أساسية لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً تاماً بحقوق الإنسان، لذا تعترف الاتفاقية بهذه العلاقة وتلزم الدول الأطراف بالتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والمجتمع المدني في المجالات التالية: بناء القدرات، وبرامج البحث وتيسير إمكانية الوصول إلى المعرفة، بالإضافة إلى المساعدة التقنية والاقتصادية بما في ذلك استخدام التكنولوجيات.

التزامات الدول الأطراف بموجب الاتفاقية:

تلتزم الدولة المصادقة على الاتفاقية بناءً على (المادة الرابعة) من الاتفاقية بتعزيز وضمان تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً تاماً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، دون تمييز من أي نوع، بحيث تتخذ كل دولة كافة التدابير لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدريجياً، مستخدمة أكبر قدر متاح من الموارد للقيام بذلك، مثل اعتماد التشريعات والتدابير الإجرائية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وللإلغاء التمييز.

الالتزام بالاحترام والحماية والوفاء:

تنطوي الاتفاقية على ثلاث واجبات متمايزة لجميع الدول الأطراف: الالتزام بالاحترام، والالتزام بالحماية، والالتزام بالوفاء. فالالتزام بالاحترام يعني وجوب أن تمتنع الدول الأطراف في الاتفاقية عن التدخل في تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم. فيجب مثلاً ألا تجري الدول الأطراف تجارب طبية على أشخاص ذوي إعاقة دون موافقتهم..... أما الالتزام بالحماية فيعني وجوب أن تمنع الدول الأطراف انتهاك هذه الحقوق من قبل طرف ثالث. والالتزام بالوفاء يعني وجوب أن تتخذ الدول الأطراف تدابير تشريعية وإدارية وميزانية وقضائية وغير ذلك لضمان الإعمال التام لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

رصد الاتفاقية والبروتوكول الاختياري

يوجد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كما هو موجود في كافة المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان عنصر رصد؛ الغرض منه تعزيز الحوار البناء مع الدول لضمان

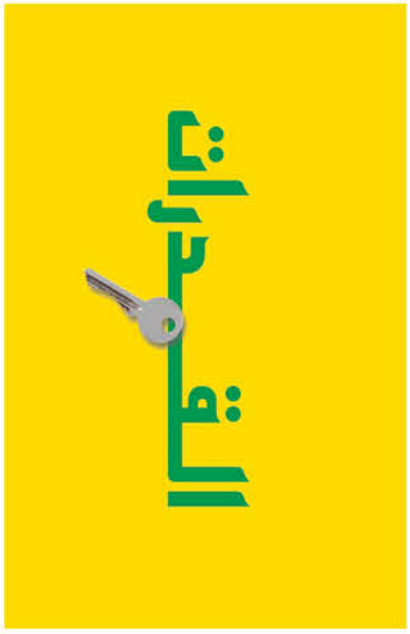

تنفيذ أحكام الاتفاقية تنفيذاً فعّالاً، كما أن الرصد ينطوي على حق الأفراد في الشكوى والتماس الإصلاح، والمساءلة على المستوى البعيد.

توفر الاتفاقية الرصد على مستويين: المستوى الوطني والمستوى الدولي:

فعلى المستوى الوطني يجب أن تعيّن الدول الأطراف مركز اتصال واحد أو أكثر داخل الحكومة لتناول المسائل المتصلة بالتنفيذ، ويجب أن تنظر الدول في إنشاء تعيين هيئة تنسيق داخل الحكومة لتسهيل التنفيذ. بالإضافة إلى أنه يجب على الدول الأطراف أن تقيم أو تعزز مؤسسة مستقلة لتعزيز الاتفاقية وحمايتها ورصدها.

أما على الصعيد الدولي، فقد نصت الاتفاقية على إجراء رصد بواسطة إنشاء لجنة من الخبراء المستقلين تسمى (لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) تراجع اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأطراف بصورة دورية، وعلى أساس هذه التقارير، تعمل اللجنة مع الدول الأطراف المعنية وتقدم ملاحظات ختامية وتوصيات إلى تلك الدول الأطراف، إذ يجب على كل دولة طرف في الاتفاقية أن تقدم تقريراً أولياً شاملاً عن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية في غضون سنتين بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ لتلك الدولة. وتقدم الدولة الطرف بعدها تقريراً كل أربعة أعوام.

البروتوكول الاختياري للاتفاقية

يعد البروتوكول الاختياري مستقلاً عن الاتفاقية، فمتى ما صادقت عليه الدولة الطرف تصديقاً مستقلاً عن الاتفاقية، عندها يمكن للجنة القيام بشكلين إضافيين من أشكال الرصد: اجراء تقديم بلاغ فردي، إذ تستقبل بموجبه اللجنة الشكاوى الفردية والتحقيق في الانتهاكات الجسيمة، وتوفد أيضاً بالاتفاق مع الدول المعنية بعثة ميدانية للتحقيق في المخالفة.

كيف تصبح الدولة طرفاً في الاتفاقية والبروتوكول الاختياري؟

الوسائل التي تدخل فيها المعاهدة الدولية في التشريع الوطني تختلف باختلاف النظام البرلماني والإجراءات الوطنية، على أن جميع الدول تحتاج في كل الحالات إلى اتخاذ عدد من الخطوات لكي تصبح أطرافاً في الاتفاقية والبروتوكول الاختياري، تجدر الإشارة إلى أن هذه التدابير ممارسة موحدة في القانون الدولي.

من هذه التدابير الانضمام إلى الاتفاقية، إذ تصبح الدولة طرفاً في الاتفاقية والبروتوكول الاختياري بتوقيع الصك المعني منهما أولاً ومن ثم التصديق عليه، أو بالانضمام إليهم. ويحق أيضاً لمنظمات التكامل الإقليمي كالاتحاد الأوربي وغيره من الاتحادات أن تصبح طرفاً في الاتفاقية والبروتوكول الاختياري والتصديق عليه.

التشريع الوطني والاتفاقية

من المبادئ الأساسية للقانون الدولي أن الدولة الطرف في معاهدة دولية يجب أن تضمن أن يكون قانونها الوطني وممارساتها الوطنية متفقين مع ما تتطلبه الاتفاقية والمعاهدة منها. في بعض الحالات، قد تعطي المعاهدة توجيهات عامة بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها، وفي بعض الحالات تحتوي المعاهدة على شروط محددة. أما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فتحتوي على كلا النوعين من الأحكام. وبناء عليه، يكون للبرلمان دور حاسم في ضمان اعتماد التدابير التشريعية التي تتطلبها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

من الأحكام إلى الممارسة: تنفيذ الاتفاقية القانون ولو جاء وفق مبادئ الاتفاقية وحده لا يضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بكامل حقوقهم. وعليه تحتاج الدول الأطراف إلى وضع سياسات وبرامج فعّالة تترجم أحكام الاتفاقية إلى ممارسات يكون لها أثر حقيقي على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.

لا شك أن الحرمان من حق واحد للأشخاص ذوي الإعاقة، كما هو حق لكل إنسان، يمكن أن يؤدي إلى الحرمان من حقوق وفرص أخرى طيلة حياتهم. وبناءً على ذلك، اشتملت الاتفاقية على خمسة أحكام من شأنها أن تعزز ممارسة الاتفاقية وتنفيذها واقعاً:

التأهيل وإعادة التأهيل (المادة ٢٦).

إمكانية الوصول (المادة: ٩).

التعليم (المادة: ٢٤).

العمل (المادة:٢٧).

الأهلية القانونية (المادة: ١٢).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا لا يعني أن هذه المجالات يجب أن تعطى أولوية على الأحكام الأخرى في الاتفاقية، بل على العكس من ذلك، إذ أن كافة الحقوق مترابطة، يجب أن تبذل الدولة قصارى جهدها لتنفيذ الأحكام المنفصلة للاتفاقية جميعها في آن ومسار واحد.

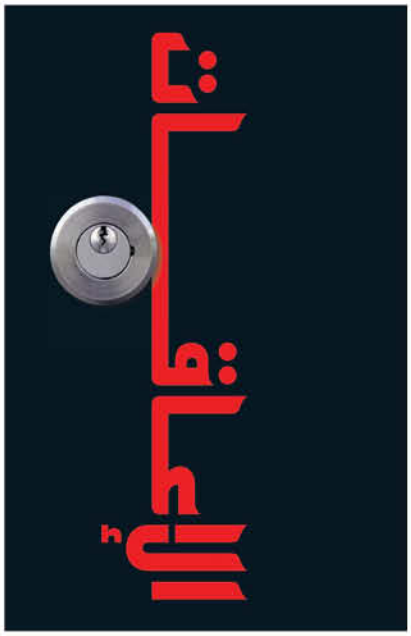

إنشاء مؤسسات وطنية لتنفيذ الاتفاقية ورصدها

مع أهمية وجود تشريع وسياسيات ملائمة لتنفيذ الاتفاقية، إلا أن تنفيذ الاتفاقية أيضاً بحاجة ماسة إلى موارد مالية ومؤسسات لها القدرة على تنفيذ هذه القوانين والسياسات ورصدها. وعلى هذا الأساس تطلب (المادة ٣٣) من الاتفاقية من الدول الأطراف أن تنشئ آليات محددة لتعزيز تنفيذ ورصد حقوق النساء والرجال والأطفال ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني، إذ تطلب الاتفاقية من الدول أن تقوم بداية بالتالي:

تعيين جهة تنسيق أو جهات تنسيق داخل الحكومة للتنفيذ.

النظر في إنشاء أو تعيين آلية تنسيق داخل الحكومة لتيسير الأعمال ذات الصلة في مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات.

إنشاء إطار مستقل، كمؤسسة حقوق إنسان وطنية، للعمل على تنفيذ الاتفاقية ورصد تنفيذها.

وتجدر الإشارة هنا أن الاتفاقية تشترط أن يشارك المجتمع المدني، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم مشاركة تامة في جميع جوانب عملية الرصد، كما سيكونون معنيين بوضع وتنفيذ سياسات وبرامج وتشريع لتنفيذ الاتفاقية.

كما أنه من الضروري وفي الوقت ذاته أن تقوم المحاكم الوطنية العادية والخصوصية بدور أساسي في ضمان حماية الحقوق المذكورة في الاتفاقية بموجب القانون الوطني.

إذن ما الدور الذي يمكن أن يقوم به البرلماني (عضو مجلس الشورى) تجاه تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والذي تمثله الاتفاقية. دائماً ما يطرح البرلمانيون تساؤلات حيال هذا:

لماذا أهتم بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

ينبغي تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة لنفس الأسباب التي تدفعنا إلى تعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الآخرين؛ بسبب أن جميع الناس متساوون في الكرامة المتأصلة والقدر.

في معظم البلدان يجد الأشخاص ذوو الإعاقة صعوبات في دخول المدرسة، واستخدام المرافق العامة، والحصول على وظيفة، والتصويت، والحصول على العناية الصحية.

السبيل الوحيد لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان هو ضمان تلك الحقوق بموجب القانون الوطني ودعم ذلك التشريع بتدابير مستمرة ومنسقة ومتواصلة في كل الوزارات، وضمان المؤسسات القانونية فرض احترام هذه الحقوق.

إن تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيعهم على البقاء تابعين للغير عملية باهظة الكلفة لأسرهم وللمجتمع بوجه عام. وأن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يعيشوا حياة مستقلة ويساهموا في حياة المجتمع أمر مفيد اجتماعياً واقتصادياً.

من المرجح أن يمر كل شخص ذكرًا كان أو أنثى بتجربة لها علاقة بالإعاقة في مرحلة ما من حياته بسبب المرض أو حادث عارض أو الشيخوخة.

الأشخاص ذوو الإعاقة ناخبون ودافعو ضرائب ومواطنون مثلهم مثل باقي الآخرين. إنهم يتوقعون منك التأييد التام وهم يستحقونه تمامًا.

كيف أذكي الوعي بالمبادئ الرئيسة للاتفاقية؟

إثارة المسائل المتصلة بالاتفاقية في البرلمان.

مراجعة مشاريع القوانين لتقييم مدى موافقتها للاتفاقية.

الاتصال مع مجموعات مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات حقوق الإنسان.

مناقشة الاتفاقية في الاجتماعات وزيارات الناخبين المحليين، وفي المجالس البلدية.

تنظيم اجتماعات مع البرلمانيين لبحث الاتفاقية.

تنظيم اللقاءات التلفزيونية والإذاعية، والمقالات في الصحف بشأن الاتفاقية.

طلب توفير الاتفاقية في أشكال يسهل الوصول إليها.

الدعوة إلى إنشاء لجنة برلمانية بشأن حقوق الإنسان والإعاقة يكون لها دور في رصد تطبيق الاتفاقية.

عقد جلسات استماع للبرلمان بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كيف أستطيع أن أسهم في ترجمة الاتفاقية إلى قانون وطني؟

بادئ ذي بدء، ضمان كون القانون الأعلى في البلاد (الدستور أو النظام الأساسي للحكم) يحمي الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة ويعترف بها دون تمييز.

ضمان مراجعة التشريع القائم للتأكد من اتساقه مع الاتفاقية.

صدر هذا الدليل عن الأمم المتحدة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، عام ٢٠٠٧م.

ضمان ادراج جميع المجالات المشمولة بالاتفاقية في القوانين الوطنية القائمة منها والجديدة.

ضمان استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظماتهم أثناء عملية سن القوانين.

ضمان إنشاء المؤسسات والآليات ذات الصلة على مستوى البرلمان لضمان كون أي تشريع جديد يعتمد سيكون متسقاً مع الاتفاقية.

ضمان تخصيص تمويل كافٍ في الميزانية الوطنية لمختلف القطاعات المتصلة بإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

استخدام الإجراءات البرلمانية مثل: الأسئلة الشفوية والتحريرية، وتقديم مشاريع القوانين، والمناقشة البرلمانية.

إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسائط المتعددة.

كيف أستطيع المساعدة على جعل التعليم أكثر شمولاً؟

نشر منهجيات التعليم الشامل كجزء لا يتجزأ من مناهج تدريب المتعلمين.

تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على التدرب كمعلمين.

استخدام تقنيات التدريب الهرمي، حيث المعلمون المدرّبون على منهجيات التعليم الشامل يعلمون المعلمين الآخرين.

تشجيع برامج تدريب الأقران حيث الطلاب الذين هم في المستوى الأعلى يساعدون الطلاب الأدنى مستوى.

إقامة شراكات بين المدارس والوالدين.

تحويل المدارس الخاصة إلى مراكز خبرة.

إنشاء آلية تقديم تقارير لرصد التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس وإكمال دراستهم فيها.

ما الذي أستطيع فعله لضمان كون الأشخاص ذوي الإعاقة يستطيعون ممارسة أهليتهم القانونية؟

فحص القوانين المتعلقة بالوصاية والنظر فيما إذا كانت القوانين والسياسات تشجع عل اتخاذ القرار بمساندة، وتحترم الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة.

إثارة مسألة اتخاذ القرار بمساندة وتشجيع وضع برامج لتعزيز اتخاذ القرار بمساندة في البرلمان.

زيارة مؤسسات الطب النفسي لمعرفة ما إذا كانت توجد شبكات مساندة.

عقد اجتماعات عامة في الدوائر الانتخابية لسماع تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الأهلية القانونية والمساندة.

جمع عينات من الممارسات الجيدة لاتخاذ القرار بمساندة وإشراك البرلمانيين في البلدان الأخرى في هذه العينات.

ضمان ادراج اللجان البرلمانية المعنية بالاتفاقية - الأهلية القانونية واتخاذ القرار بمساندة - على جداول أعمالها.

اقتراح إقامة شبكة وطنية لاتخاذ القرار بمساندة تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة.

عالمنا: قوى جديدة تحالفات جديدة

د. فايز بن عبدالله الشهري
عضو مجلس الشورى

تشـــير معظـــم المؤشـــرات السياسية والاقتصاديـــة والعسكريـــة اليـــوم إلى أن العالم يعيش مرحـــلة ولادة حقـــبة جديدة ستتغير فيها كثير من المفاهيم والتحالفات بشكل غير مسبوق.

على المستوى السياسي ستكـــون هناك نتائج مفاجئة للخلل الكـــبير الذي أصاب العقل السياسي الغـــربي الذي اقتصر دوره منذ انهيار الاتحـــاد السوفيتي على إدارة وتدوير الصراعات في أكـــثر من بقعة من العالم دون حسم فعلي.

ولعلّ أحد أسباب هذا العمى السياسي في الغرب - وبالتالي في العالم - هو ضعف الدول الوطنية ومتغيرات الاقتصاد العابر للحدود وأفول حقبة المحترفين من دهاقنة السياسة في الغرب الذيـــن تتلـــمذوا على مآسي الحرب الغربـــية الثانية ومخرجات الحرب الباردة.

العالـــم الغـــربي اليـــوم تخـــلّى عـــن "أيديولوجيـــته" المبنيـــة عـــلى مفـــهوم "الحرية" وتسويقـــها بعد أن ارتدت عليه، كما لم يعد هناك مشروعية لبقاء الأسباب والمبررات، التي تحـــت شعـــاراتها تم بناء معظم التشكلات والتحالفات القديمة ضد "الشر الشيوعي" مثلاً.

وفي ذات الوقت أثبت التحـــشيد الغربي البديل في مواجهة "الإرهـــاب الإسلامي" فشله؛ لأن القضية لم تكـــن نزيهـــة منذ بدايتـــها بأفغانســـتان وانتـــهاء بتخصيب بيوض "داعـــش" وعشـــرات العصـــابات المتطرفة باسم دين السلام.

والنتيجة الطبيعـــية لهـــذه الحـــال من التراجع الغربي كـــانت واضـــحة في بـــدء تسلل المشـــروع الصـــيني الهـــادئ بالتغلغل الاقتـــصادي ثم التأثير السياسي الناعم وفق الحكمة الصينية التي عرفت كيف تتعلم الصيد بدل تسول السمك؟ وبعد أن نجحت الصين في إخراج نصف مليار نسمة من مواطنيها من تحت خط الفقر في غضون ثلاثة عقود ها هي تحث الخطى نحو تجاوز الناتج الإجمالي للولايات المتحدة عام ٢٠٢٨.

وبلا ضجيـــج تواصـــل الصـــين إكمال مشروعـــها الذي أعلنت عـــنه عـــام ٢٠١٣ لإعـــادة إحيـــاء طـــريق الحـــرير الممـــتد من شنغهاي في الصـــين حتى العاصـــمة البريطانية لندن بمشاركة ٦٨ دولة وقعت اتفاقيـــات مشاركـــة متنـــوعة في مجالات مختلفة.

من جهة أخـــرى تبـــرز روسيا الناهضة من ركام الماضي متخلـــية عن أحلامهـــا القديمـــة وهي تبحـــث عن تحـــالفات لا تتسبب في الخسائر.

ولذلك سعت روسيا إلى تطوير علاقات مميزة مع الأغـــنياء مثل الألمان ظاهرها المصلحة وباطنـــها الاستقواء على الغـــرب بحليـــف غـــربي ذي ســـوق شـــره لمصادر الطاقة.

وحين ندقـــق في أسماء نجـــوم فـــريق الشراكـــة الروسي الألمـــاني في قطاع الغاز وغيره يلمع اسم جيرهارد شرودر، المستشار الألمـــاني السابـــق مع عـــشرات "العملاء السابقين" الذين خدموا في ألمانيا الشرقية لصالح المعسكر الشرقي.

ولمّا حـــاولـــت المستشـــارة الألمـــانيـــة "ميـــركـــل" مجاملـــة الغـــرب بانتـــقاد روســـيا عام ٢٠١٥ بادر البرلمان الروسي بإعلان نيته تشكيل لجـــنة لمطالبة ألمانيا بما لا يقل عن ٤ تريليونات يورو كتعويضات عن الأضرار التي سببـــتها ألمانيا بالاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية.

وخلاصة المشـــهد أن المحـــور الأميركي بات كثير الضجـــيج ضـــامر القـــوة يفتقد للمبـــدأ، وها هو المحـــور الروسي هـــيكل بلا روح يغازل الهـــند المشغـــولة والصين الحذرة وألمانـــيا التي لم تستـــطع لم شمل أوروبا لتنتهي به الحال مع إيران بصورتها الإرهابية ونظامها الفوضوي.

قـــال ومـــضى حـــتى تنـــجو لا تغـــامر بالإجابة في زمان الأسئلة!

تعديل المادة ٧٧ من نظام العمل على جدول أعمال المجلس

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من الموضوعات تضمنت تقارير لعدد من الجهات الحكومية، وأنظمة جديدة وعدة مقترحات قدمها الأعضاء استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس، ومشروعات اتفاق ومذكرات للتفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وبحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح تعديل المواد ٢ و ٧٧ و ٢١٤ من نظام العمل المقدم استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى.

كما أحالت تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام حماية الذوق العام المقدم من عضو المجلس الدكتور فايز الشهري استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى والتي تجيز أن يتقدم عضو المجلس باقتراح نظام جديد أو التعديل على نظام نافذ.

ووافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى على إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام الرهن التجاري.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، وإحالة تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، وتقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة عدة تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدة مجالات.

رسالة لرئيس مجلس الشورى من رئيس مجلس الشيوخ الروسي

تلقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رسالة من معالي رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية روسيا الاتحادية فالنتينا ماتفيينكو.

وقد تسلم الرسالة معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان لدى استقباله في مقر المجلس بالرياض سفير جمهورية روسيا الاتحادية لدى المملكة سيرجي كوزلوف.

وجرى خلال الاستقبال بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الروسي.

مجلس الشورى يوقع مذكرة تفاهم مشترك مع الهيئة السعودية للمحامين

وقع مجلس الشورى مذكرة تفاهم مشترك مع الهيئة السعودية للمحامين ؛ تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانبين، وتبادل المشورة في المجال القانوني والتشريعي في الأعمال التي ينظرها المجلس، وتزويد المجلس بالمعلومات والمقترحات التي تسهم في دعم وتطوير الدور التشريعي الذي يمارسه المجلس.

وقد وقع مذكرة التفاهم عن مجلس الشورى معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ووقعها عن هيئة المحامين معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين.

وأعرب معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني في -تصريح صحفي- عن سعادته بتوقيع هذه المذكرة للتفاهم بين الهيئة السعودية للمحامين ومجلس الشورى كأول مذكرة تفاهم بين الهيئة والجهات الرسمية و الحكومية.

وأكد أن مجلس الشورى بحكم اختصاصه في اقتراح الأنظمة وتعديلها يتوافق مع الاختصاص المتعلق بالهيئة السعودية للمحامين من حيث الكفاءات سواءً المحامين أو المستشارين القانونيين التي تتميز بها الهيئة في هذا الجانب.

ونوه معاليه بأن مذكرة التفاهم تعنى بتعزيز التعاون والتكامل والتنسيق فيما يخدم البيئة التشريعية والتنظيمية في المملكة.

من جانبه أكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان أن هذه المذكرة تأتي انعكاساً لتوجه مجلس الشورى في التواصل مع مؤسسات المجتمع وشرائحه المختلفة لما في ذلك من دور كبير في تطوير أداء المجلس في ممارسته لاختصاصاته ومهماته الرقابية والتنظيمية.

وأضاف إن مذكرة التفاهم ستسهم في إيجاد آلية للتعاون بين الجانبين بما يعزز ثراء العمل التشريعي للمجلس، من خلال الاستفادة من الخبرات التي يملكها المحامون في البيئة التشريعية والقضائية.

وتقضي مذكرة التفاهم إلى التعاون بين الطرفين من خلال الاستفادة من إمكانات الهيئة في عقد حلقات نقاش أو ورش عمل لمناقشة الموضوعات القانونية والتشريعية، وكذلك عقد مؤتمرات ذات علاقة باهتمامات المجلس، وكذلك التعاون بين الجانبين في مجال إعداد البحوث والدراسات والاستشارات القانونية ذات العلاقة بأعمال المجلس، وتبادل النشرات العلمية والإصدارات الصادرة من الطرفين، وإيجاد آلية لدعم التواصل بينهما في مجال تدريب منسوبي المجلس، وإنشاء قواعد معلومات مشتركة، وتوفير قوائم بالمحامين السعوديين ذوي الخبرات الذين قد يحتاجهم المجلس في إجراء دراسات أو تقديم استشارات و العمل على مواكبة رؤية ٢٠٣٠ بما يخدم أعمال المجلس، وذلك بتزويد المجلس بالمقترحات المتعلقة بتطوير البيئة التشريعية في المملكة العربية السعودية على نحو يواكب تطلعات الرؤية ووضع آلية لتزويد المجلس بمعلومات عن النشاطات والفعاليات التي تقيمها الهيئة أو تشارك فيها، والنتائج والتوصيات التي تتمخض عن تلك النشاطات والفعاليات التي يبدي المجلس اهتمامه فيها.

حضر توقيع مذكرة التفاهم وكيل وزارة العدل الشيخ حمد بن عبدالله الخضيري، والأمين العام المساعد في مجلس الشورى خالد الضبيبان، والمستشار والمشرف العام على مكتب رئيس مجلس الشورى الدكتور مهنا بن سليمان المهنا، والمتحدث الرسمي للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله المهنا وأمين عام الهيئة السعودية للمحامين الأستاذ بكر الهبوب، ومستشار وزير العدل الأستاذ عبدالمحسن الشعيبي.

د. الجفري يبحث مع وفد البرلمان الأوروبي سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلسين

استقبل معـــالي نائب رئيـــس مجلس الشورى الدكـــتور محمد بن أمين الجفري أعضـــاء لجنـــة الشـــؤون الخارجيـــة في البرلمان الأوروبي برئاسة ديفيد ماكاليستر وذلك في إطار زيارتـــهم للمملكة مؤخرًا.

وفي مـستـهل الاستـقـبال رحـب معالي نائب رئيس مجـلس أن المملـكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله- تنتهج في سياستها عدم التدخل في شؤون أي دولة، وتسعى دائماً لحل جـميع الأزمات في المنطقة، وتقريب وجهات النظر، وتقديم العون والمساعدة الإنسانية للدول المحتاجة، في مسعى لإحلال السلام في العالم.

وبيَّن مواقـف المملكـة العـربيـة السعـوديـة الثابتـة تجـاه مختـلف قضايا المنطـقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وقضـية الشعب السوري، لافـتاً معاليـه النظـر إلى ما يقـوم به النظام الإيراني من تـدخل سـافر في شؤون بعض الدول العربـية، إضافة إلى تاريخه الطـويل في دعـم الإرهاب وزعزعة الأمن في دول المنطقة من خلال دعم الميليشيات المسلحة الخارجة على القانون الدولي.

وأشار إلى ما تقوم به قوات تحالف دعم الشرعيـة في اليمن بقيادة المملكة العربية السعوديـة من جـهود لإعادة الشرعية للجمهوريـة اليمـنية ونصرة الشعب اليمني على ميليـشيات الحوثي التي انقلبت على الشرعـية، واسـتولت على مؤسسات الدولة بقوة السلاح، مؤكداً أن تدخل قوات التحالف في اليمن جاء وفق القانـون الدولي واستـجابة لنداء الرئيس الشرعي لليـمن فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي.

وأطلع نائب رئيس مجلس الشورى وفد البرلمان الأوروبي خلال اللقاء على ما تتضمنه رؤية قيادة المملـكة (٢٠٣٠) من خطط وبرامج للنهـوض بالمملكة وشعبها.

من جانـبه أكد رئـيس وفد لجـنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي على أهميـة هـذه الزيـارة للبرلمـان الأوروبي الذي يتطلع لتعزيز العلاقات المشتركة مع المملكة في كافة المجالات.

بعد ذلك دار نقـاش حـول تطـور الأحداث في المنطقة، كما تم بحث تطوير وتعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمـان الأوروبي من خلال تفعيل لجان الصداقة البرلمانية وتبادل الزيارات بينهم.

حضر الاستـقبال عـضو مجـلس الشورى عضو لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الأستاذة هدى الحليسي، وسفير ورئيس مندوبية الاتـحاد الأوروبي لدى المملكة ميكيلي تشيرفوني.

ويستقبل وفد مجموعة الشرق الأوسط بحزب المحافظين البريطاني

كما استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى وفداً من مجموعة الشرق الأوسط بحزب المحافظين البريطاني برئاسة رئيس المجموعة النائب عن حزب المحافظين نيكولاس سيموس في إطار زيارتهم الحالية للمملكة.

وفي مستهل الاستقبال رحب معالي نائب رئيس المجلس بالوفد البريطاني مؤكداً متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني.

ووصف معاليه رؤية المملكة ٢٠٣٠ بأنها مشروع سينقل المملكة العربية السعودية إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً من خلال تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل وزيادة دور القطاع الخاص في المملكة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التبادل التجاري بين الدول الشقيقة والصديقة، مشيراً إلى أن المملكة قد اتخذت عدة خطوات لإيجاد المناخ الاستثماري الآمن مع التركيز على الاستثمارات النوعية التي تنتقل من خلالها التقنية للمملكة.

كما قدم معاليه شرحاً موجزاً عن مشروع نيوم ومشروع القدية ومشروع البحر الأحمر التي تعد من أكبر المشروعات في المنطقة وسيكون لها الأثر الإيجابي على اقتصاد المملكة.

من جانبه أعرب رئيس مجموعة الشرق الأوسط بحزب المحافظين البريطاني عن سعادته بزيارة المملكة ومجلس الشورى، مؤكداً أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين.

لجنة الصداقة البرلمانية تجتمع مع الوفد البريطاني

من جهة أخرى عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البريطانية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الدكتور معدي آل مذهب في مقر المجلس اجتماعاً مع وفد مجموعة الشرق الأوسط بحزب المحافظين البريطاني الزائر.

وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات وسبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

د. الجفري يستقبل وفد الكونغرس الأمريكي

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس وفد مستشاري ومساعدي أعضاء الكونغرس الأمريكي خلال زيارتهم للمملكة مؤخراً.

ونوه معالي الدكتور محمد الجفري في مستهل اللقاء بالعلاقات المتميزة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، في مختلف المجالات، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي.

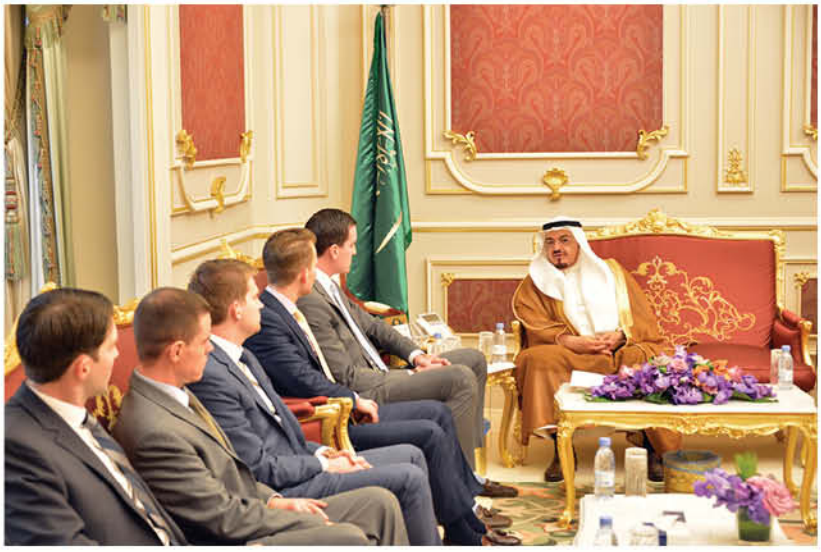

وأشار إلى أهمية مثل هذه الزيارات في تبادل الخبرات والاطلاع على التجارب البرلمانية في البلدين الصديقين.

وبيَّن مواقف المملكة العربية السعودية الثابتة تجاه مختلف قضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، لافتاً النظر إلى ما يقوم به النظام الإيراني من تدخل سافر في شؤون بعض الدول العربية، إضافة إلى تاريخه الطويل في دعم الإرهاب وزعزعة الأمن في دول المنطقة من خلال دعم الميليشيات المسلحة الخارجة على القانون الدولي.

كما أشار معالي الدكتور الجفري إلى ما تقوم به قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية من جهود لإعادة الشرعية للجمهورية اليمنية ونصرة الشعب اليمني على ميليشيات الحوثي التي انقلبت على الشرعية، واستولت على مؤسسات الدولة بقوة السلاح، مؤكداً أن تدخل قوات التحالف في اليمن جاء وفق القانون الدولي واستجابة لنداء الرئيس الشرعي لليمن فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي .

وأطلع نائب رئيس مجلس الشورى الوفد الأمريكي خلال اللقاء على ما تتضمنه رؤية المملكة (٢٠٣٠) من خطط وبرامج للنهوض بالمملكة وشعبها.

وتطرق معاليه إلى ما وصلت إليه المرأة السعودية في العديد من المجالات حيث أثبتت المرأة السعودية جدارتها في العديد من المناصب القيادية التي تبوأتها مشيراً إلى أن تعيين المرأة في مجلس الشورى أسهم بفاعلية في تطوير أعمال المجلس ودعم شمولية قراراته.

من جانبهم عبر أعضاء وفد الكونغرس الأمريكي عن سعادتهم بزيارتهم للمملكة العربية السعودية، مؤكدين أهمية العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة.

ودار حوار خلال الاستقبال بين معالي الدكتور الجفري وأعضاء الوفد الزائر تمحور حول مهام مجلس الشورى، والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به المجلس.

وعقب اللقاء قام أعضاء وفد الكونغرس الأمريكي بجولة في أروقة المجلس، وقاعاته المختلفة وحضروا جانباً من جلسة مجلس الشورى.

من جهة أخرى عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي اجتماعاً في مقر المجلس مع وفد مساعدي ومستشاري أعضاء الكونغرس الأمريكي.

وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

مجلس الشورى ينظم ملتقى توفير البيئة التشريعية الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة

نظم مجلس الشورى ملتقى توفير البيئة التنظيمية "التشريعية" الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

بحضور معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، وعدد من أعضاء مجلس الشورى السابقين والمختصين من أكاديميين ومحامين، ومستشارين قانونيين.

واستضاف الملتقى معالي زير الدولة عضو مجلس الوزراء السابق الدكتور محمد بن عبد اللطيف الملحم (المتحدث الرئيس للملتقى) وذلك لعرض تجربته في بناء الأنظمة في المملكة.

كما استضاف الملتقى المستشار السابق في الديوان الملكي الأستاذ أحمد الثمالي.

وتناول معالي الدكتور محمد الملحم في بداية حديثه الوضع النظامي في المملكة منذ العام ١٣٧٧هـ وحتى ١٤١٢هـ، كما تطرق إلى مراحل إصدار النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق مؤكداً على أن هذه الأنظمة تعد وثائق دستورية.

واستعرض تجربته الثرية من خلال إسهاماته في صياغة العديد من الأنظمة، ومشاركته في اللجان التي درست تلك الأنظمة، والتحديات التي كانت تصاحب إقرار بعض الأنظمة.

واستعرض معاليه تاريخ انطلاق أعمال مجلس الشورى الذي أسسه الملك عبد العزيز -يرحمه الله- في عام ١٣٤٦هـ مشيراً إلى أنه في عام ١٣٧٣هـ أنشئ مجلس الوزراء الذي تولى مهمتي السلطة التشريعية والتنفيذية إلى أن صدر الأمر الملكي في عام ١٤١٢هـ بتحديث نظام مجلس الشورى وإعادة تفعيل المجلس ليتولى مهام وصلاحيات أوسع.

من جانبه أشار معالي الدكتور أحمد الثمالي إلى أن أعضاء مجلس الشورى عليهم واجب كبير بالنظر إلى ما يملكونه من خبرات عملية في مختلف المجالات وهم على دراية بحاجات المواطن.

بعد ذلك دار نقاش مفتوح بين أعضاء المجلس ومعالي الدكتور محمد الملحم حول سن الأنظمة في المملكة، ودور مجلس الشورى وأعضائه في إصدار الأنظمة ومناقشتها وإقرارها؛ من خلال ما أتيح له من صلاحيات وفق نظامه وخاصة المادة ٢٣ من نظامه التي تتيح لعضو المجلس اقتراح التعديل على نظام نافذ أو سن نظام جديد، وقد تطرق النقاش لاختصاصات المجلس المنصوص عليها في نظامه.

وفد الشورى يزور مقر مركز الحوار الوطني

قام وفد مجلس الشورى برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ويضم ٤٩ عضوًا من رؤساء وأعضاء اللجان المتخصصة في مجلس الشورى بزيارة لمقر مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالرياض، وكان في استقبال الوفد معالي الأمين العام للمركز الأستاذ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر، وتأتي هذه الزيارة تفعيلاً لمذكرة التفاهم المبرمة بين المركز والمجلس، وتعزيزًا لسُبل ومجالات التعاون بينهما.

ورحب ابن معمر في مستهل اللقاء بمعالي الدكتور الصمعان، ورؤساء ونواب اللجان، معربًا عن تقديره العميق لهذه الزيارة، كما عبر عن الشكر والتقدير لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وجميع أعضاء المجلس، لافتاً النظر إلى أهمية الدور الذي يؤديه المجلس في صناعة القرار الوطني من خلال مناقشاته وتوصياته الرامية إلى تقديم كل ما يعود بالنفع على الوطن وأبنائه.

وأشار ابن معمر إلى تكامل الأدوار بي مركز الحوار الوطني ومجلس الشورى في تعزيز المشاركة المجتمعية في صناعة الرؤى الوطنية حول القضايا والقرارات المهمة، منوهًا بالشراكة القائمة بين الجانبين، وما وصل إليه التعاون بينهما من مراحل متقدمة في تنظيم ورش العمل والتدريب وإعداد البحوث والدراسات واستطلاع الرأي وبناء مؤشرات اتجاهات الرأي العام إزاء القضايا الوطنية؛ مما يسهم في التعرف على احتياجات المواطنين والمواطنات وتطلعاتهم، ونقل آرائهم وتطلعاتهم للجهات المسؤولة ولصاحب القرار.

وأكد أن المركز ومن خلال مشاريعه وإداراته المختلفة حريص على وضع جميع إمكاناته وتجهيزاته لتفعيل سبل التعاون مع مجلس الشورى، لافتا النظر إلى اعتزاز المركز والقائمين عليه بهذا التعاون، وأملهم في أن يحقق نتائج إيجابية في مجال عمل الشورى والحوار، بما يحقق المصلحة العامة.

وتناول ابن معمر في ثنايا حديثه مراحل تطور مركز الحوار الوطني على مدار حوالي عقد ونصف من الزمان، بدءًا من مناقشة القضايا الفكرية، مرورًا بالشراكة المجتمعية ومساندة الجهود الأمنية والفكرية لمكافحة التطرف والإرهاب؛ وصولا إلى إعداد برامج متنوعة لتوجهات المركز المستقبلية بما يتواءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ عبر مسارات حوارية متنوعة، لتفعيل دور المركز في نقل نبض المجتمع إلى صانعي السياسات عبر آلياته وأدواته المتنوعة.

كما أطلع وفد الشورى على البرامج الخاصة بالمرأة والشباب؛ تأكيدًا لدورهم في صناعة مستقبل المملكة، إضافة إلى ما نفذه المركز من لقاءات وندوات فكرية وطنية وشراكات مع عدد من المنظمات المحلية والدولية، فضلاً عن المشاريع التي استحدثها لتتواكب مع المرحلة الحالية وفق ما نصت عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠.

من جهته أشاد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان بالجهود التي تبذل لتعزيز التعاون مع المركز، بما يؤكد على دور المجلس في خدمة الوطن والمواطن، مشيرًا إلى أن المجلس يسعى لفتح مزيد من قنوات التواصل مع المجتمع بالاستفادة من الدور الرائد للمركز في مجال رصد الآراء وتحديد مؤشرات الرأي العام والدارسات الاستطلاعية التي من شأنها مساعدة المجلس في اتخاذ القرارات المبنية على دراسات واستطلاعات يتم إجراؤها بشكل موضوعي وعلمي.

وثمّن الصمعان الجهود المبذولة في مشروع سلام للتواصل الحضاري، الذي يعد أحد أهم مبادرات مركز الحوار الوطني؛ لترسيخ قيم التعايش والتنوع والحوار الحضاري؛ والتعريف بالنهضة التي تمر بها المملكة وإنجازاتها المتحققة، إضافة إلى الدور الذي يقوم به في مجال تعزيز التواصل والتعايش الحضاري مع مختلف الشعوب، مشيرًا إلى أهمية الاستفادة منه عبر تزويد مجلس الشورى بالمعلومات التي من شأنها تفعيل الدور الذي يقوم به في مجال الدبلوماسية البرلمانية.

و نوّه الصمعان بالتجربة الحوارية التي يقوم بها المركز، مشيدًا بالبرامج واللقاءات التي ينظمها والتي تهدف في مجملها إلى تعزيز التلاحم الوطني من خلال تعزيز مفاهيم التعايش والتفاهم المشترك بين الثقافات، ونشر ثقافة التسامح والوسطية والاعتدال.

وفي الختام، قام وفد المجلس بجولة في بعض إدارات المركز ومنها أكاديمية الحوار للتدريب وورش العمل، والمركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام "رأي" وإدارة الدراسات والبحوث واستمعوا لعرض موجز قدمه مديرو الإدارات عن أبرز الأنشطة والمشاريع والبرامج التي ينفذها المركز.

حضر اللقاء نائب الأمين العام للمركز الدكتور فهد بن سلطان السلطان، وعدد من قيادات المركز ومنسوبيه.

لجنة الصداقة البرلمانية الرابعة في المجلس تلتقي عددًا من السفراء

التـــقت لجـنـــة الصداقـــة البرلمانيـــة الرابعـــة في مجـــلس الشورى برئاســـة عضـــو المجلس رئيس اللجنـــة الدكتور فايز بن عبدالله الشهري بسفراء أذربيجان، وألبانيا، ورومانيا، وجورجيا، ونائب سفير روسيا الاتحادية، المعتمدين لدى المملكة.

وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي على صعـيد العلاقـات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجالس وبرلمانات تلك الدول.

وتفعيل دور أعمال لجـان الصداقة البرلمانيـة بما يسهم في دعـم التعـاون والتنسيق المشترك بين مجلس الشورى وبرلمانات الدول الأعضـاء في المجموعة البرلمانية الرابعة.

بعد ذلك حضر الجميع حفل العشاء الذي أقامته لجنـة الصداقة البرلمانية في مقر المجلس بهذه المناسبة.

تجـدر الإشـــارة إلـى أن لجـان الصداقة البرلمانية السعودية في مجلس الشـورى، تهـدف إلى تنمـية وتوثيق روابط الصداقة والتواصل بين المجلس، والمجـالـس التشريعـية والبـرلـمانات في الـدول الشقـيـقـة والصـديقـة بمـا يعزز علاقـات المملكـة خارجياً، ولتحقـيق اكـبر قـدر مـن التـواصل والتنسيق في مختلف المحافـل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لجنة الصداقة البرلمانية تجتمع بوفد مجلس الشيوخ الفرنسي

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعوديـــة الفرنسيـــة بمجـلس الشورى برئاســـة عضـــو المجـلس صاحـــب الســـمو الأمير الدكتـــور خالـــد بن عـــبدالله بن مشـــاري آل سعود في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع وفد أعـــضاء مجـــلس الشيوخ الفرنسي برئاســـة نائبـــة رئيس لجنة الصداقـــة البرلمانيـــة الخليجية الفرنسيـــة وعضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي السيدة ناتالي غولي وذلك في إطار زيارتهم للمملكة مؤخرًا.

وجـرى خلال الاجتماع مناقـشة عـدد مـن الموضوعـات والقضـايا ذات الاهتـمـام المـشتـرك بـيـن المـمـلكة العربية السعـودية وفرنـسا، واستعـراض علاقـات التعـاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

وأطلع أعضـاء مجـلس الشورى الوفـد الفـرنسي خـلال الاجتـماع على جهود المملكـة في مجـال مكافحة الإرهاب والتصدي له، ومشاركة المملكة في الجهود الدولية السـاعية لمحاربته، وأكـدوا أن أعمـال العـنف والتطرف التي تقـع من بعـض الفـئات التي تدّعي انتماءها للإسلام لا تمثل الدين الإسلامي الصحيح.

وتطـرق المجتمـعون إلى الأوضاع التي تشهدها المنطقة، إضافـة إلى سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الفرنسي وتفعيل دور لجنتي الصداقـة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

لجان الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى تجتمع بعدد من السفراء

اجتـمعت لجـان الصـداقـة البرلمانية في مجـلس الشورى مع عدد من السـفراء المعتمدين لدى المملكة، فقد عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعـودية السنغافورية برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة معالي المهنـدس عـباس بن أحمد هادي اجتماعاً مع سفير جمهورية سنغافـورة لـدى المملـكة لورنس اندرسون.

كما عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الباكسـتانية برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن حمود الحـربي اجتماعاً مع سفير جمهوريـة باكسـتان الإسـلامية لدى المملكة اللواء خان هشام بن صديق.

واجتمعت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النرويجـية برئاسة عضو المجلـس رئيـس اللـجـنـة الدكـتور عبدالمحسن بن عبدالله آل الشيخ مع سفير مملـكة النرويـج لـدى المملكة أويفند ستوكة.

كما عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعوديـة النيـوزلندية برئاسة عضو مجلـس الشـورى نـائب رئيس اللجنة الأستاذ خالد بن عبدالله العبداللطيف اجتماعاً مع سفير نيوزلندا لدى المملكة جيمس مونرو.

وجرى خلال الاجتماعات استعراض عـدد مـن الموضـوعات ذات الاهـتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكـة العربـية السعـودية وكل من سنغافـورة، والباكستان، والنرويج، ونيوزلندا، في مخـتلف المجالات وخاصة العلاقات البرلمانيـة وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانيـة بما يعـزز التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

تجدر الإشارة إلى أن لجان الصداقة البرلمانيـة بالمجـلس تهدف إلى تنمية وتوثـيق روابط العـلاقات والتـواصل بين المجلـس، والمجـالس التشـريعية والبرلمـانات فـي الـدول الشـقيـقة والصديقـة بما يعـزز علاقات المملكة خارجياً، ولتحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق في مختـلف المحافل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لجنة التعليم والبحث العلمي تبحث مع لجنة مراكز التدريب الأهلية بغرفة الرياض سبل تطوير مراكز التدريب

عقـدت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجـلس الشـورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور ناصر المـوسى اجتـماعاً مع أعضاء لجنـة مـراكز التـدريب الأهـلية بالغرفـة التجاريـة والصـناعيـة بالرياض.

وفي بداية الاجتماع عبر رئيس لجنة التعليـم والبحـث العلمي عن تقديره للجنة مراكز التدريب الأهلية بالغرفة التجاريـة على مبـادرتهـم بالتواصل مع اللجنة الذي يأتي في سياق التعاون والتواصل المستمر بين مجلس الشورى والغـرفـة التـجـاريـة؛ وصـولاً إلى التطلعـات والأهداف المنشودة بتطوير مراكز التدريب الأهلية في المملكة.

من جـانبهم ثمّن أعـضاء لجنة مراكز التدريب الأهلية بغرفة الرياض دور مجلس الشـورى في دعم الأجهزة الحكومية والخاصة وتطوير أدائها.

وتـم خـلال الاجـتماع منـاقشة العوائـق التي تـواجـه المستـثمـرين في مجال التدريب لقـاء المنافسة غير العادلة من جهات تمارس نفس النشاط، وهي غير مخولة بالتدريب، ولم تحصل على التراخيـص الذي يخولها لممارسة التدريب.

وفي نهـايـة الاجـتـماع خـرجـت اللجنة بعدة توصيات تصبّ في مصلحة التدريب المقنن.

نظمتها الإدارة العامة للقسم النسائي ضمن برامجها وفعاليتها السنوية

أكثر من ٣٥٠٠ طالبة زرن مجلس الشورى خلال الدورة السابقة

اعتادت الإدارة العامة للقسم النسائي في مجلس الشورى في كل سنة شورية تنظيم فعاليات نسوية، اجتماعية وتوعوية وثقافية للسيدات أعضاء المجلس ومنسوبي الإدارة النسائية، منها الاحتفال باليوم الوطني والمشاركة في المناسبات والحملات التوعوية الصحية.

فقد نظمت الإدارة خلال أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة الاحتفال باليوم الوطني للمملكة العربية السعودية في ذكراه الخامسة والثمانين.

كما شاركت في حملة الشهر العالمي لسرطان الثدي، واليوم العالمي للغة العربية، واليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة، واليوم العالمي للتوعية بمرض السكري.

كما شاركت في فعاليات اليوم العالمي لكبار السن حيث نظمت زيارة لأعضاء ومنسوبي الجمعية السعودية لرعاية كبار السن «وقار» إلى مقر مجلس الشورى للتعرف على أعمال المجلس، وآلية العمل فيه، وحضور إحدى جلساته.

وشاركت الإدارة العامة في تنظيم حفل الخطاب الملكي السنوي الذي افتتح به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة، حيث تولت الإدارة العامة للقسم النسائي تنظيم وترتيب كل ما يتعلق بالحضور النسوي في الحفل.

وفي إطار جهود الإدارة النسائية في تنظيم الزيارات لمختلف شرائح المجتمع النسوي إلى مقر مجلس الشورى، تعمل الإدارة على تنظيم زيارات أسبوعية لطالبات المدارس الحكومية والأهلية والجامعات، للتعرف على تاريخ مجلس الشورى، ونظامه وآلية عمله في عهده الحيث، بالإضافة إلى التجول في القاعات الرئيسة والمتحف التاريخي وحضور جزء من الجلسة العامة.

فحسب تقرير للإدارة العامة للقسم النسائي لأعمالها خلال الدورة السابقة فقد زار المجلس خلال سنوات الدورة السابقة ٣٥٥٨ طالبة يمثلن عدداً من مدارس التعليم العام بمراحله المختلفة والجامعات.

كما نظمت الإدارة زيارات لعدد من منسوبات الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب الوفود الدبلوماسية النسائية منسوبي السفارات المعتمدة لدى المملكة.

د. أحمد السيف يشارك في جلسات لجنة أممية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يشارك عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد بن صالح السيف في جلسات لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تعقد على فترتين الأولى خلال المدة من ٢٨/٥ -٢١/ ١٤٣٩/٦هـ الموافق ١٤/٢ - ٢٠١٨/٣/٩م، فيما تعقد الفترة الثانية خلال المدة من ١٤٣٩/١٢/٢٣ - ١٤٤٠/١/١٢هـ الموافق ٣-٢٠١٨/٩/٢٢م، وذلك بدعوة من رئيس فرع معاهدات حقوق الإنسان نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة.

د. عبدالمحسن آل الشيخ يشارك في مؤتمر التخطيط الإستراتيجي المتقدم

شارك عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالمحسن بن عبدالله آل الشيخ في أعمال مؤتمر التخطيط الإستراتيجي المتقدم وتطبيق الخطط الإستراتيجية للتميز المؤسسي الذي عقد في دولة الكويت خلال المدة من ٤-١٤٣٩/٥/٨هـ الموافق ٢١-٢٠١٨/١/٢٥م.

«لم الوجل؟» عنوان كتاب جديد للدكتور أحمد المفرح

صدر حديثًا كتاب بعنوان «لم الوجل؟» لعضو مجلس الشورى السابق الدكتور أحمد بن سعد المفرح، واشتمل الكتاب الذي يقع في أكثر من ٢٧٠ صفحة على عدد من المواضيع وبعض القضايا المجتمعية مثل العنف والتشدد، والتعصب، والمحسوبية، والإسراف، وعقوق الوطن، واحتقار بعض المهن.

وفي مقدمة الكتاب أكد المؤلف أن هذا الكتاب عبارة عن رسالة محبة للوطن وأهله، تتناول معاني الانتماء والوطنية، وتوجه الانتباه إلى ما يحيق بالمجتمع السعودي من مخاطر. وأسهب المؤلف في الحديث عن دور المعلم وقامته وقيمته، وقدم رؤيته في معالجة تلك الموضوعات والقضايا من منظوره الشخصي، ومن المشاهدات والخبرات التي اكتسبها خلال زياراته الرسمية للعديد من الدول الشقيقة والصديقة.

ويخلص الدكتور أحمد المفرح في ختام مقدمته للكتاب، إلى أن محتوى الكتاب صرخة من غيور على دينه ووطنه ومواطنيه، وليقف مع شباب هذا الوطن عتاد الأمة ونهضتها، تضمن حصيلة تجارب تراكمية في العمل الشبابي والكشفي والرياضي والتربوي والتعليمي والبرلماني والدعوي في الخارج.

«صالح موقف» كتاب جديد للشويرخ

صدر حديثًا كتاب بعنوان (صالح موقف) للأستاذ صالح بن محمد الشويرخ.

ويشتمل الكتاب على اثنين وستين عنوانًا تحاكي جميعها مسيرة حياة المؤلف من مواقف متعددة ومتنوعة، وتتشابه إلى حد كبير بكل المواقف التي يمر بها الإنسان طوال حياته. فقد ذكر المؤلف في مواقفه المكان والزمان، لتوضح الدلالات المتعددة للمواقف منها المضحك والمبكي والمحزن والطريف، إلى جانب مواقف محرجة حدثت للمؤلف مع العديد من شرائح المجتمع.

وقد رأى المؤلف جمع هذه المواقف بين دفتي كتاب، إذ أن هذه المواقف حدثت في فترات متباعدة، كما برز في تقديم المواقف النبرة الصادقة للمؤلف.

مجلس الشورى
The Shura Council
@ShuraCouncil_SA
www.shura.gov.sa

كرامة الموظف

فوزي بن محمد المالكي
إدارة التنظيم البرلماني

شدني ما قرأت في أنظمة وزارة الخدمة المدنية في الفقرات الخاصة، بمخالفات الموظفين حيث قرأت جملة (نظام تأديب الموظفين)!! الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٣٩١/٢/١هـ، أي أنه صدر منذ ما يقارب نصف قرن.

أليس هناك مراجعات للأنظمة والقوانين ومسمياتها في شتى الأجهزة الحكومية بشكل مستمر حتى تتوافق مع العصر ؟؟.

أليس من حقنا كموظفين أن لا تشمل العقوبات والمخالفات كرامتنا والتي حرص كل دستور ونظام على حفظها للإنسان حتى ولو كان سجينًا ومدانًا بأكبر الجرائم . وقد سبق وأن تنبهت وزارة الداخلية إلى مثل هذا الأمر وقامت بتغيير مسمى (السجون) إلى (إصلاحيات).

كما أن قطاعات أخرى سارعت إلى تغيير هذه الكلمات غير المناسبة مثل مسمى (المعاقين) إلى (ذوي الاحتياجات الخاصة)، وكذلك كلمة (دار المسنين) إلى (دور الرعاية).

ولم يتخلف القطاع الخاص في هذا المجال، ففي قطاع البنوك أصبحنا نشاهد ونسمع كلمة (شريك) بدل الكلمة السابقة (عميل).

وفي قطاع المواصلات تم استبدال كلمة (سائق) بكلمة (قائد).

وقد وجد خبراء الإدارة حول العالم أن مثل تلك الكلمات والمسميات على الرغم من أنها لا تغير من واقع حال الوظيفة والموظف شيئاً، إلا أنهم وجدوا لها التأثير الكبير في زيادة انتماء الموظفين للقطاعات التي يعملون بها؛ بل وزيادة عطائهم في العمل الذي يقومون به.

فهل ننتظر في القريب تغيير مسمى (نظام تأديب الموظفين) إلى (نظام المخالفات الوظيفية وعقوباتها) أو أي مسمى آخر غير كلمة تأديب؟!! .

تحتاري

تخافي

تؤجّلي

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم **5070**

إفشاء أسرار العمل، خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج كمًّا ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

nazaha.gov.sa
رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa